دراسات تقدمية ٧

الدكتور محمد سلمان حسن

نحو تأميم النفط العراقي

دار الطليعة - بيروت

الدكتور محمد سلمان حسن

نحو
تأميم النفط العراقي

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

مُقدّمة في الإطار السياسي العمالي

بقلم

عبدالوهّاب محمود

يتناول كتاب الدكتور محمد سلمان حسن أهم وأخطر معضلة يواجهها العراق ، وهي قضية النفط ، التي اصبح حلها مفتاحاً لجميع مشاكله الاخرى. ويقدم هذا الكتاب صورة لهذه المشاكل عن طريق دراسة اخطر واحدة من بينها .

ان تاريخ العراق الحديث منذ العقد الاخير للقرن الماضي ، والى ان أُسسّت دولة العراق في مطلع العقد الثالث من هـذا القرن ، وحتى هذه الساعة ، يدور حول قضية النفط . فبسبب استغلال النفط ، قام ذلك التنافس الحاد على استعمار العراق بين

الدولتين الاستعماريتين ، بريطانيـا العظمى والمانيا القيصرية ، طيلة الثلاثين سنة التي انتهت بنشوب الحرب العالميـــة الاولى . وقبيل تلك الحرب ، اعلن ونستن تشرشل ، في ١٧ كانون الثاني ١٩١٣ ، سياسة بريطانيـا الاستعمارية تجاه النفط ، وقـد قصد بالدرجة الاولى نفط العراق ، بقوله « يجب علينا ان نكون المالكين ، أو على أي حـال ، المسيطرين على الجزء الذي نحتاج إليه على الأقل ، من مرافق النفط الطبيعية في مصادرهـا » . وبذلك عبر عن مصلحة بريطانيا في استعمار هـــذه البلاد واستغلال ثروتهـــا النفطية ، والانفراد بذلك في وجه المنافسين الآخرين « فإن حيازة المستعمرة هي وحدها تعطي الاحتكارات الضمانة التامة للنجاح ضد كل طوارىء الصراع مع الخصم » كما قال لينين .

وبعد الحرب العالمية الاولى ، نشأ عاملان جديدان تحكمًا في تطور العراق السياسي والاقتصادي ، العامـــل الاول هو شروع الاستعمار الامريكي بمنافسة الاستعمار الانكليزي على نفط العراق ، والثاني نشوء النظام الاشتراكي نتيجة نجاح ثورة اكتوبر وقيام اول دولة اشتراكية في تاريخ العالم . تقول [لجنة التجارة الاتحادية] الامريكية في تقريرها عن الاحتكار البترولي الصادر في عام ١٩٥٢ ، حول التنافس الشديـد بين امريكا وانكلترة على نفط العراق « كان يكمن وراء هذا النزاع صراع بين شركات النفط الكبرى في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى

حول منابع النفط في الشرق الاوسط اسندته بقوة الحكومتان الامريكية والبريطانيـة » . ولم ينته هذا الصراع إلا في عـام ١٩٢٨ عندما سوّت القوى الاستعمارية خلافـاتها ، وقسمت النفط العراقي فيما بينها بمعزل عن مالك النفط الاصلي ، وبدون الاهتمام بإرادته او مصالحه .

وعن طريق هذه العملية تطور احتكار البترول الدولي ، فأصبح اليوم العمود الفقري للاستعمار الجديد ، لذلك اضحى الخلاص منه هو السبيل لتحرير البـــلاد تحريراً نهائياً ، وتوطيد استقلالها السياسي والاقتصادي وتحقيق حياة رغيدة لابنائها . فبهذه القضية ترتبط جميع قضايا التحرر الوطني ، وعلى اساسها تقوّم الاتجاهات السياسية للحكومـــات والمنظمات والافراد ومواقفها مع الجانب الوطني أو ضده .

فليست قضايا النفط مجرد عمليات تجارية، كما تحاول الشركات الاحتكارية ومؤيدوهـــا تصويرها ، انها جوهر قضية التحرر الوطني والتحول الاجتماعي - الاقتصادي في العراق . ومن هذا نستخلص بأن ما طرأ على العراق من تطورات سياسية أو من تحولات في المجتمع كان محكومـــاً ، بالدرجة الاولى ، بعامل خارجي اساسي هو تطور نظام الاستعمار العالمي .

لقد قامت السياسة البريطانيـة بعد احتلال العراق ، على الاعتماد على شيوخ الاقطاع في الريف والبيوتات الكبيرة والتجار

في المدن، وعملت السياسة البريطانية على اساس من ايجاد وحدة في المصالح بين هذه الطبقات والاستعمار البريطاني ، وقد ساعد على ذلك انحلال المجتمع العراقي المتخلف بهياكله القديمة في العهد العثماني [مثل نظـام البداوة والاقتصاد الريفي المغلـق والنظام الحرفي في الصناعة] . ووضعت بمرور الايام تشريعات عديـدة لتوطيد نظام العهد البائد [شبه الاقطاعي– شبه الاستعماري] كنظام دعاوى العشائر واللزمـــة وقانون حقوق وواجبـات الزراع الخ ... كما وضع اساس لصرف موارد النفط التي اخذت بالتزايد في الفترة الاخـيرة من العهد البائد بحيث يتحول القسم الاكبر منها الى الخارج عن طريق الشركات الاجنبية ، المقاولة والمجهّزة، بواسطة مجلس الاعمار .

وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية ، تطور التضامن بين حركات التحرر الوطني والنظام الاشتراكي العالمي، مما ساعد على التحول التدريجي ، الذي طرأ وما يزال على هذه الحركات نحو الاشتراكية ، فقـد اصبحت الاشتراكية عامل جذب لشعوب المستعمرات والدول النامية ، مما حدا بالاستعمار الى التحول من اسلوب الاستعمار القديم الى الاستعمار الجديد، واجرت الرأسمالية تحولات اساسية في بنيتها الاجتماعية فأصبحت نظاماً امبريالـياً موحداً ، ولجأت الى اشكال واساليب جديـدة اكثر تستراً ونهباً للشعوب ، بُغية الابقاء على المواقع القديمة في اقتصاد هذه

البلدان ، بحيث اصبحت السياسة الاستعمارية المعاصرة وتطبيقها العملي يكوّن نشاطاً فريداً من نوعه لكافة الاساليب الممكنة للاستغلال الاستعماري .

كانت السياسة الاستعمارية ، وما تزال ، مكافحة جميع قوى التحرر الوطني والتوحيد القومي تحت شعار مكافحة الشيوعية . ففي ظل العهد البائد كانت السياسة الداخلية ، تقوم على حرمان الشعب من ابسط حقوقه السياسية ، مستندة الى دور القوات القمعية المتعاظم تعاظم الوعي الشعبي والتطور السياسي الوطني او يزيد. اما على الصعيد الدولي فقد ساهم النظام الملكي في جميع التكتلات الاقليمية التي شجعها الاستعمار أو شارك فيها، والتي استهدفت ضرب طوق من الحصار على الاتحاد السوفياتي . فقد ساهم العراق في ميثاق سعد أباد والمعاهدة التركية – العراقية لعام ١٩٤٧ وحلف بغداد .

ولكن خلال هذه الفترة ، التي شدّد فيها الاستعمار من قبضته على خناق الشعب العراقي ، كان النضال لاسقاط النظام شبه – الاقطاعي شبه – الاستعماري يتزايد والانتفاضات الشعبية تتواصل .

ففي اعوام ١٩٤٨ و ١٩٥٢ و ١٩٥٦ قامت حركات ثورية جعلت النظام المذكور يترنح تحت ضربات الجماهير ، واريقت

دماء غزيرة في شوارع بغداد وغيرها. وعندما نضجت الظروف الموضوعية والذاتية لنجاح الثورة ، بافتضاح عمالة الحكم الملكي الاقطاعي ، وذلك من خلال موقفه من حركة التحرر العربي التي أصبح تأثيرها حاسماً بعدخروجها ظافرة من معركة السويس وتأميم القناة ، كان حصيلة ذلك ثورة ١٤ تموز .

لقد حاولت الاوساط الاستعمارية والرجعيـــة في الخارج والداخل ان تلقي ظلال الشك على ثورة تموز ، وتؤكد طبيعتها الانقلابية العسكرية المزعومة ، حقداً منها على هذه الثورة الوطنية التي اكتسبت حال تفجيرها اهمية تاريخية حاسمة ، لانها انزلت بالاستعمار ضربة قاصمة احدثت تبدلاً جذرياً في الوضع السياسي في الشرق الاوسط ، وقلبت الخطط الاستعمارية رأساً على عقب ، ومدت حركة التحرر العربي بروحٍ ثوريةٍ هائلة ، اثارت اشدّ الفزع في جميع القوى الاستعمارية والرجعية في العالم . وقد يسأل المرأ عن اسباب فشل ثورة ١٤ تموز رغم اهميتهـــا العظيمة هـــذه ؟

لقد ذهبنا ، من قبل إلى ان طبيعة ثورة تموز لا تحددها الصفة العسكرية للفئات التي اطلقت شرارتها ، بل طبيعة التناقضات الاجتماعية التي فجرتها الثورة ، ونوعية التركيب الطبقي للمجتمع ، وماهية النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي انصرف العهـــد

الملكي المباد لتثبيته ، وهو نظام قاعدته الاقتصادية التبعية الكاملة للاقتصاد الاستعماري ويتصف بالتسيّب وفقدان التخطيط وغلبة الطابع الزراعي واساسه الاقطاعي . ومن خصائصه التخلف وعـــدم التوازن في التركيب الاقتصادي ، واستفحال مظاهر الاحتكار والطفيلية والاقليمية الضيقة . ولهذا شخّصت طبيعة ثورة تموز بأنها ثورة وطنية موجهة ضد الاستعمار ، وديمقراطية موجهة ضد الاقطاع والاستغلال ، وقومية باعتبارها جزء من الثورة العربية .

لقد تعثرت ثورة تموز في تحقيق مهامها ، بسببٍ من ضعف العوامل الذاتيـــة بالرغم من توفر الظروف الموضوعية . اذ ان تمزق جبهة الاتحاد الوطني ، وعجزها عن مجابهة مشاكل الوضـع الثوري الجديد ، بسبب طبيعتها كجبهة إئتلاف وطني ينحصر ميثاقها في تحقيق الجانب السلبي ، وهو الاطاحة بالنظام الملكي ، ولافتقادها لاتفاقٍ على ستراتيجية واضحة ونظام داخلي عملي . كما ان ايمان القادة العسكريين بالحـكم الفردي ، الى جانب الطابع المزدوج للبرجوازية وهو مناهضة الامبريالية من جهة وجمودها في الحفاظ على النظام الرأسمالي من جهة اخرى ، مما حال دون استمرار تحالف القوى المعادية للاستعمار وقوى الثورة الاجتماعية ، كما حال دون تطور الصداقة مع المعسكر الاشتراكي الى تعاون فعّال على اساس من المنافع المتبادلة . وقـــد انعكس ذلك في ترددها على الصعيد الدولي بين المعسكرين ، وفي تذبذبها بين قوى

الثورة المضادة في الداخل . كل ذلك قد ادى الى تعثر ثورة ١٤ تموز وبالتالي الى عدم تحقيق نفسها .

ويترتب على مـــا تقدم ان نستخلص الحل السليم للمشاكل القائمة ، التي عجزت ثورة تموز عن حلهـــا حتى الان . ويمكن تلخيصه بالثورة المركبة ، كما سماها المؤلف ، والتي تنجز الاستقلال التام بالتخلص نهائيـــاً من الاحتكار البترولي الدولي وتهيء جميع الاسباب للتحول الى النظـــام اللارأسمالي كمرحلة الى الاشتراكية .

ان استمرار ثورة ١٤ تموز واستكمالها لانجاز مهامها ، يقتضي تحديداً لأيديولجية الثورة ، قوامه الثورة المركبة — وغني عن البيان ان المقصود بالثورة في هذا الصدد انما هو المعنى العلمي اي تحول المجتمع من مرحلة الى مرحلة اعلى منهـــا — كما يقتضي تشخيصاً جديداً لقوى الثورة وبالتالي قيـام تحالف ستراتيجي وفعال بينهـــا . وينبغي لتحقيق ذلك الاتفاق اولاً على ان الهويّة الوطنية للفكر والعمل ، في العراق ، ترتبط بالنضـــال للتحرر من ربقة الاحتكار البترولي الدولي . لأن ذلك هو السبيل لانجـاز الاستقلال التـــام وتهيئة الظروف الملائمة للتحولات الاجتماعية .

ان التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية نهائياً ، لا يمكن

انجازه الا عن طريق التحول من النظام الرأسمـــالي الى المجتمع الانتقالي الى الاشتراكية . اما السبيل السياسي لتحقيق ذلك فهو قيام جبهة تقدمية تتولى تكوين القاعدة الشعبيةالعريضة لمثل هذا النظام . وتحقيق اهداف الثورة عن طريق حكومة اتحـاد تقـدمي .

لِمَ [جبهة تقدمية] وليس [جبهة وطنية]؟ . لقـد تغيرت منذ ثورة تموز مواقف الفئات والطبقات . فالبورجوازية ،التي كانت صفتها الاولى مناهضة الامبريالية والاستحواذ على وسائل انتاجها وارباحها في الداخـــل ، اصبحت رُكَبُها تصطك من التحول الاجتماعي الذي يهدد مصالحها . لهذا فمواقفها تؤول من حيث النتيجة ، الى صف الثورة المضادة ، وهي ليست مستعدة للمشاركة في قيادة اية حركة تقدمية تستهدف تحويل المجتمع نحو الاشتراكية .

اما عناصر هذه الجبهة – على صعيد المشرق العربي – فاننا نجـــد ثلاث قوىً فعّالة تستحوذ على مجمل النشاط الفكري والسياسي في البلاد العربية ، ومن بينها العراق بطبيعة الحال ، واولى هذه القوى التيار الاشتراكي الناصري ، وثانيها التيـــار الاشتراكي البعثي ، وثالثهـــا التيار الماركسي المنظم والمستقل .

اما في العراق ، على وجه الخصوص ، فان اية جبهة تقدمية ، يراد لها النجاح في انجاز مهام الثورة المركبة ، وبالدرجة الاولى تكوين قاعدة شعبية عريضة وتحالف وثيق بين القوى العاملة في المدن والارياف والقوي المثقفة وكل من له مصلحة في الاستمرار بالثورة الى اتمام جميع اهدافها ، لا يمكن ان يتوفر النجاح لها الا بتعاون هذه القوى الثلاث تعاوناً مخلصاً ، بعد تصفية عقابيل الاحقاد والضغائن السابقة ، وعلى اساس صيغة محددة وستراتيجية واضحة .

ان المشاكل القائمة في طريق تعاون هذه القوى عظيمة جداً. ولكن ينبغي لمصلحة الجميع تذليلها والتغلب عليها .

وقيام جبهة تقدمية في العراق وفي البلاد العربية الاخرى انما هو خطوة اساسية لقيام سلطة الشعب وتحقيق الوحدة على اساس ديمقراطي شعبي — تلك المهمة التاريخية الكبرى .

ومهما كانت اهمية الاسباب التي حالت دون قيام جبهة تقدمية حتى الان ، فان الموقف الراهن الدولي والعربي والداخلي يفرض على جميع القوى التقدمية في البلاد الارتفاع الى مستوى مسئولياتها ، بتذليل العقبات التي تعترض طريقها الى التحالف .

ان المؤلف في بحثه عن الاستعمار الجديد ، وطبيعة الثورة

العربية ، وفي المعادلتين اللتين وضعهما لتصنيف النقيضين في الحركة العربية ، المعادلة التي تضم [التقدمية العربية – تأميم البترول العربي – تحرير فلسطين – التعاون مع المعسكر الاشتراكي] كنقيض للمعادلة التي تضم [الاستعمار الجديد – الاحتكار البترولي الدولي – اسرائيل – الرجعية العربية]، كما انه في طرحه لاقتراح تقنين انتاج البترول العربي ، لتسهيل مهمة العراق في تأميم المصالح البترولية ، الاحتكارية ، منعاً لمحاولة اجهاض وخنق عملية التأميم بإغراقها بفيض من الإنتاج العربي ، انه في كل ذلك ، انما يضع اساساً فكرياً للجبهة التقدمية ، ويساهم في تسهيل مهمتها .

(ان هذه القوى الثلاث يدعو كل منها بشكل أو بآخر إلى تحويل المجتمع من الرأسمالية الى الاشتراكية . فالتجربة المصرية رغم تحقيقها تحولات اجتماعية مهمة ، فإنها لم تنتقل بعد إلى الاشتراكية ، إذ إن ذلك يقتضي تحول السلطة من يد البرجوازية الوسطى والبيروقراطية إلى يد الشعب . اما في سوريا فرغم الإنجازات المهمة ولا سيما في بناء قطاع نفطي وطني مستقل عن احتكار البترول الدولي ، فإن الاشتراكية لن تتحقق ما لم تتحول السلطة من يد البرجوازية الصغيرة الى يد الشعب . وينطبق ذلك على العراق ، إذ لا بد من انتقال السلطة الى يد الشعب – بعربه واكراده – إذ انه بدون سلطة الشعب ، لا يمكن إنجاز الاستقلال الاقتصادي التام والتحرر الناجز من احتكار البترول

الدولي ، وبناء المجتمع الانتقـالي الى الاشتراكية حيث تتم تلبية الحقوق القومية للشعب الكردي والمطامح القومية للشعب العربي في العراق .

بغداد في ٢٠ آب ١٩٦٧

الفصل الأول

طبيعة الاستعمار الجديد والثورة العربية والمعركة الحاضرة

من الضروري استهلال هـذه الرسالة بتحديد بعض المنطلقات العامة التي تنطلق منها ، او نقاط الابتداء التي تقوم عليها ، وذلك لبيان مركز تأميم النفط العراقي وتقنين النفط العربي في الموقف الراهن .

تقوم المقدمة الأولى لهذه الرسالة على تحديد معين لطبيعة (الاستعمار الجديد) بقدر ما ينعكس على الوطن العراقي والامة العربية ، وعلى بيان معلوم لمركز اسرائيل في هـذا النظام الاستعماري ودورها الخاص في العالم العربي .

لقد أجرت الرأسمالية العالمية ، منذ نهاية الحرب العالميـــة الثانية ، تحت ضغط الخطر المتعاظم للنظام الاشتراكي وحركة التحرر الوطني على مستقبل الامبريالية ، تحولات اساسية في كيانها الاجتماعي – الاقتصادي لمتابعـة مهمتها الاستغلالية على حساب العمل المنتج ومواصلة سيطرتها على العالم .

وتتجسد هـــذه التحولات في تعاظـم دور الدولة في الرأسماليات المتقدمة ، والتخفيف من حـــدة التناقض بين قطاعاتها ودولها المختلفة ، والحد الواعي من ظواهرهـا المرضية الحادة (كالبطالة الجماهيرية ، والازمات الاقتصادية ، والتضخم النقدي الخ ...) . كما تتجسد في تجديدها لقوى الانتاج تحت شعار الثورة الصناعية الجديدة القائمة على إحلال المكننة والأتمتة محل العمل البشري ، وعلى استخـدام الطاقات الحرارية والمواد الأولية الاصطناعية الأرخص محل الطاقـات والمواد الطبيعية الأغلى . وكذلـك تتجسم في السياسات التدخلية (الماليـــة والنقدية والاقتصادية – العسكرية) الرامية الى تحقيق درجة من التوازن بين الانتاج والدخل أو الانفـــاق على الاستهلاك والاستثمار ، مما يؤدي الى توسيع اسواقها الداخلية ، ولا سيما بروز ظاهرة الاستهلاك الشعبي .

ويبرز التطور الذي حصل على (آلية) النظام الرأسمالي التفاعل المتبادل والتسانـــد بين الاستثمار الاستعماري في تطوير

انتاج المواد الخام الصناعية ، وبين تدهور نسب التبادل التجاري بين العالم الرأسمالي والعالم الثالث . فقـــد ارتفع مبلغ الاستثمار الاستعماري من ١٩٥٠ الى ١٩٦٠ بحوالي ٤٧٫٤ بليون دولار . اما فوائد وارباح رأس المـــال الاستعماري المحولة الى المراكز المالية الاستعمارية ، فقد بلغت ٢٠٫٨ بليون دولار . وهذا يعني هبوط قيمـــة الاستثمار الاجنبي الصافي الى ٢٦٫٥ بليون دولار خلال العقد المذكور . ويُخمّن انخفاض القوة الشرائية لمجموع تجارة التصدير من الاقطار النامية ، بسبب من تدهور نسب التبادل التجاري بحوالي ١٣٫١ بليون دولار . وهـــذا يعني ان تدهور نسب التبادل التجاري يلغي حوالي نصف تأثـــير الاستثمار الاجنبي الصافي على الدخـــل والاستخـدام في اقتصاد العالم الثالث [1] .

ويتجلى التحول الذي طرأ على المشروع الرأسمالي في ظل الاستعمار الجديد ، في الانتقال من الشركة الصناعية – المصرفية ذات الوطن أو الدولة الواحدة الى المؤسسة الرأسمالية الاحتكارية متعددة الاوطان أو الدول الى درجة تكاد تجعلها عالميـــة في نطاق عملها وسعيها من أجـــل الربح الأقصى . وتتضح هذه

---

1 - The General Secretary of U. N. Conference on Trade and Development, Dr. Rawl Prebish, Towards A new Trade Policy For Development, pp. 18 - 19 .

الخاصية في تطور احتكار البترول الدولي بأجلى صورها .

وخير مثال على هذا التطور شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي (Standard Oil Co. of New Jersey) . فقد تطورت من شركة نفط محدودة في ولاية واحدة الى مؤسسة احتكارية عالمية. لقد ارتفعت قيمة موجوداتها من حوالي مليون دولار في الربع الاخير من القرن الماضي الى حوالي ١١,٤٨٨ مليون دولار في ٣١ كانون الاول ١٩٦٢ . وفي نفس السنة ، بلغ مجموع ايراداتها حوالي ١٠,٥٦٧ مليون دولار ، بينما بلغ دخلها الصافي حوالي ٨٤١ مليون دولار . ويلاحظ ان ٦٧ ٪ من مجموع موجوداتها المستثمرة في امريكة الشمالية كانت تدر عليها ٣٤ ٪ من ايراداتها ، بينما نجد ان ١٣ ٪ من موجوداتها في الخارج تدر عليها ٢٧ ٪ من ايراداتها . كما انها تملك ٥٠ ٪ او اكثر من أسهم ٢٧٥ شركة فرعية ، في ٥٢ قطراً من اقطار العالم ، منها ١٥٧ شركة فرعية في امريكة الشمالية ، و ٤٣ في امريكة الجنوبية ، و ٧٧ في اوربة ، و ١٤ في آسية ، و ٩ في افريقية ، و ١٨ في بقاع العالم الاخرى . اما نطاق اعمالها التسويقية فيربو على مائة قطر [١] .

---

1 -Annnal Report of Standard Oil Co. of New Jersey for 1962 .

ولا يشير هذا الى درجة التعقيد التي بلغتها مصالح شركة ستاندرد أويل داخل امريكة، قائدة الاستعمار البترولي العالمي، وخارجها وخاصة في دول العالم الثالث فقط، بل يشير ايضاً الى ان الارباح العظيمة التي تحققها صناعة النفط العالمية، ولاسيما في العالم العربي، انما تغني بعض الشيء عن تصدير رأس المال الامريكي الى دول العالم الثالث؛ بل يكون تحويل الارباح الناجمة عن الاستثمار الاستعماري السابق مصدراً مهماً لتوريد رأس المال الى داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. ففي عام ١٩٦٢، بلغت ارباح شركة ستاندرد أويل الموزعة على مساهميها، الأمريكيين على الإغلب، حوالي ٥٣٨ مليون دولار، بينما بلغ دخلها الصافي في اعمالها داخل الولايات المتحدة ٣٠٩ ملايين دولار فقط ويترتب على هذا ان ٤٠ ٪ من الارباح الموزعة، زائداً الاستثمار الحاصل من مثل هذه الشركة في الولايات المتحدة، إنما تم تحويله من ارباحها الناجمة عن عملياتها الخارجية.

لا تشمل العمليات الاقتصادية الدولية لشركة ستاندرد أويل استخراج مادة النفط الخام، والنقل بالانابيب والناقلات البحرية، وعمليات التصنيع البترولي - الكيماوي واخيراً عمليات بيع المنتوجات النفطية في مختلف انحاء العالم فقط. بل تتعداها ايضاً الى عمليات تجهيز الغاز السائل وأنابيبه، وانتاج المطاط والمواد البلاستيكية، والمنتوجات البترولية — الكيماوية

الاخرى ، وصناعة الاسمدة الكيماوية . بل انها تقوم بالابحاث اللازمة حتى لأنتاج الاغذية من النفط ، إذ انها انتجت مسحوقاً نفطياً ابيض يشبه مسحوق الحليب [1].

كانت ستاندرد أويل تعتبر نموذجاً شاذاً ، وإن كان مهماً ، في الاقتصاد الامريكي قبـــل الحرب العالمية الثانية . إلا أن نموذج المؤسسة الرأسمالية الاحتكارية على نطاق عالمي أصبح هو القاعدة للاقتصاد الاستعماري الامريكي بعدها . فكما جاء في المجلة الرأسمالية الامريكية المعروفة : « لقد وجدت الشركات الامريكية ، في صناعة تلو أخرى ، أرباحها فيما وراء البحار متصاعدة ، ومردودها على الاستثمارات الخارجية في ارتفاع ، بينما أخذت وتائر ارباحها على عملياتها الداخلية بالانخفاض ... واجتماع العاملين ادى الى تطور الشركة العالمية » [1] .

وعلى هذا ، فقد ارتفعت الاستثمارات الامريكية في الخارج من ٧٫٢ بليون دولار في ١٩٤٦ الى ٣٤٫٧ بليون دولار في ١٩٦١ . وجاءت معظم هذه الزيادة في الاستثمارات الخارجية من خلال الارباح الناجمة عن الاستثمارات السابقة . إذ إن مجموع

---

1 -P. Baran and P. Sweezy, Notes on the Theory of Imperialism p. 18 .

2 - Business week's Multinational Companies .

الاستثمارات الامريكية المباشرة في الخارج بلغت ١٣٫٧ مليون دولار خلال الفترة ١٩٥٠ — ١٩٦١ ، بينما بلغت الاستثمارات الخارجية ٢٣٫٢ مليون دولار خلال الفترة نفسها . وهذا يعني ان الشركات الاحتكارية الامريكية استطاعت ان تزيد استثماراتها في الخارج بحوالي ٢٧٫٥ بليون دولار في نفس الوقت الذي حصلت فيه على ٩٫٥ بليون دولار زيادة في دخولها من الارباح على تصديرها لرؤوس اموالها . وعلى هذا ، يبدو أن الاستثمارات الاجنبية انما هي ابعد ما تكون وسيلة لتنمية الاقطار المتخلفة ، وأقرب ما تكون وسيلة لتحويل الثروة من الاقطار الفقيرة الى الاقطار الغنية ، وبالتالي لمد سيطرة الاقتصاد الاستعماري على اقتصادات العالم الثالث .

وتطور نموذج « المؤسسة الاحتكارية العالمية » انما يشير الى تعقد وتنوع مصالحها ، وإلى كونها غالباً ما تكون متناقضة لا متكاملة . وقد اماطت المجلة الرأسمالية المذكورة اللثام عن طبيعة هذا التطور بقولها : «هدف المؤسسة المتعددة الاقطار انما هو المنفعة القصوى لمجموع المشروع ، حتى وان كان لا بد وأن تضار مصالح احد اجزائها. فمثلاً، يقر الصناعيون الامريكيون انهم يعاقبون شركاتهم الفرعية فيما وراء البحار لمصلحة مجموع المؤسسة من خلال اجبارها على دفع مايزيد على ما هو ضروري عما تستورد من اجزاء من الشركة الام أو فروعها. ويقول احد مدراء الشركات : « نقوم بذلك حينما نتوقع او نجابه تقييدات

على تحويل الارباح . إذ اننا نبغي سبيلاً لإخراج اموالنا [1] » .

ومهما اختلفت المؤسسات الاحتكارية الاستعمارية ، فانها متحدة اتحاداً تاماً على أمرين : الاول انها تريد ان يكون حيز عملها في العالم على اوسع نطاق ممكن. والثاني انها تريد ان تكون قوانينه ومؤسساته ملائمة لتطور المشروع الرأسمالي الخاص تطوراً غير مقيد . وهذا يعني انها ليست ضد الثورات التحررية التي تستهدف بناء المجتمع الانتقالي الى الاشتراكية فقط ، بل ضد مختلف اشكال رأسماليات الدولة التي قد تحد من مجالات الاستثمار الاجنبي وأرباحه المفرطة .

وخير ما يعبر عن وجهة نظر المؤسسات الاحتكارية الاستعمارية ما ورد في التقرير السنوي لشركة ستاندرد أويل لعام ١٩٦٢ حيث جاء : « إن الحاجة اكثر الحاحاً ، في الداخل والخارج، الى التنبُّه الى اهمية الاستثمار الخاص للتقدم الاقتصادي. لقد أظهرت بعض الاقطار اتجاهاً نحو المشروع الحكومي من خلال مساهمة الدولة في المشروعات التجارية الجديدة ومن خلال تأميم المشروعات الخاصة القائمة ، معاً . بيد ان مصالح هذه الامم تتحقق على خير ما يرام برعاية مجتمعات تقوم على تلك المشاريع الحرة التي انجبت التطور الاقتصادي البارز في العديد

---

١ ـ المصدر السابق .

من الاقطار الاخرى . ومما يبعث على الاطمئنان الخطوات المتخذة ... لقيام صناديق المساعدات الاقتصادية الامريكية بتأمين وتشجيع مناخ للتقدم من خلال تأكيدها على أهمية الاستثمار الخاص في الأمم التي تتسلم المساعدة الأمريكية وضرورة حمايته »[1].

جاءت هذه التحولات المهمة في الكيان الاقتصادي – الاجتماعي للنظام الامبريالي تعبيراً عن الوعي الرأسمالي الدفين لضرورة التصدي لظاهرة انتشار الاشتراكية ، ولاسيما ظاهرة تحول حركات التحرر الوطني الى الاتجاه الاشتراكي . وهذا التطور الذي حدث على (آلية) النظام الرأسمالي والاشكال الجديدة للتراكم الرأسمالي من جهة ، وانعكاساتها الواعية في الحد من امكانات تحول الثورات الوطنية الى الثورة الاشتراكية وزرع طريقها بالألغام من الجهة الأخرى ؛ انما هو ما يشكل اليوم ظاهرة (الاستعمار الجديد) .

إن ضرورة التكيف اللازم لمستلزمات التوازن الجديد في ميزان القوى العالمي ، وخاصة لمقتضيات تطور حركة التحرر الوطني نحو الاشتراكية ، جعل الاستعمار الجديد يهدف الى

---

1 - Annual Report of Standard Oil Co. of New Jersey For 1962 .

إحكام التبعية الاقتصادية ، وحصر نطاق الحركة التحررية في حدودها السياسية الشكلية ، وتبديل نظم استغلاليـــة متخلفة (كالاقطاع مثلاً) بنظم استغلالية عصرية ألصق بالرأسماليـــة العالميـة وأعمق وعيـاً لخطر التحول الاشتراكي . كان النظام الاستعماري القـديم يستند الى الاقطاع ، بينما أصبح الاستعمار الجديد) يستند الى (البرجوازية) كقاعدة اجتماعية وسياسية لنظم العالم الثالث ومؤسساته . بل يبدو ان الاستعمار الجـديد يتحول عن الاعتماد على الاقطاع والبرجوازية المحلية ، حيثما ثبت ضعفها تحت تأثير تصاعد حركة التحرر الوطني تصاعداً كميـاً ونوعياً ، الى الاعتماد على كيان برجوازي دولي يخلقه خلقاً ويعده اعداداً عصرياً ويربط حياته وبقاءه بكيان الاستعمار الجديد ليقوم ، على المستوى المطلوب من الكفاءة ، بشل تطور حركة التحرر الوطني نحو الاشتراكية ، وليمكنّ الاستعمار الجديد من متابعة جوهره الاستغلالي في استثمار ثروات الشعوب استثماراً يطيل من أجل الاستعمار الجديد ويحد من تطورهـــا الصاعـد .

هذه هي المقدمة الاولى عن طبيعة (الاستعمار الجديد) . اما المقدمة الثانية التي يقوم عليها هذا البحث فتخص طبيعـــة (الثورة العربية) . لقد تطورت الثورات المعادية للاستعمار في الوطن العربي ، خاصة منـــذ الحرب العالمية الثانية ، تطوراً (بسيطاً) يقوم على هدف واحد وهو تحقيـــق (الاستقلال

الوطني) القطري من جهة و (الوحدة القومية) الشكلية من الجهة الاخرى، خاليين من المحتوى الاجتماعي والمضمون الشعبي . إلاّ أن نضال الأمة العربية ضد الاستعمار الجديد قاد ثوراتها القطرية الى ان تصب في تيار الثورة العربية العامة ، وعمّق من طبيعتها (الوطنية البسيطة) . وهو يحولها الى (طبيعة مركبة) قوامها (الثورة الاجتماعية الهادفة) الى بناء المجتمع الانتقالي الى الاشتراكية ، و (الثورة الشعبية) الرائدة الى إقامة سلطة الشعب القائمة على تحالف العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة تحالفاً ستراتيجياً وفق برنامج علمي مشترك وعلى اسس التنظيم الديمقراطي الثوري القائم على توفير الحرية لقوى الثورة دون استثناء ، و (الثورة القوميـــة) الرامية الى التعبير عن ارادة الأمة العربية في الوحدة ذات المضمون الوطـــني والاجتماعي والشعبي . على ان يكون هذا التعبير حراً يقيم النظام السياسي الاجتماعي القومي الذي يؤمن لها دفاعها عن وجودها المهـــدد بالخطر ويفتح امامهـــا الطريق الرحب لتطورها الثوري الحر الذي يخدم مصالح الجماهير العربية ويعبر عن ارادتهـــا بصدق واخلاص .

وتنطبق ضرورة التحول من الطبيعة (البسيطة) الى الطبيعة (المركبة) على الثورة العربية العامة برمتها ، كما تنطبق على كل وجه خاص من وجوههـا : الوطني ، والاجتماعي ، والشعبي ، والقومي . إذ لا بد للثورة الوطنيـــة ضد الاستعمار الجديد ،

والثورة الاجتماعية لتحرير قوى الانتاج واحداث التحول والتطور الاقتصادي لصالح الجماهـــير ، والثورة الشعبية لإقامة أسس الدمقراطية الثورية ، والثورة القومية لتحقيق ارادة الأمة الحرة في بناء الوحدة الاشتراكية من ان تتطور عبر الكفاح والعمل من طبيعتها (البسيطة) المقتصرة على وجه واحد أو آخر من وجوه (الثورة العربية) الى طبيعتها (المركبة) التي تشمل هذه الوجوه جميعها . فقد بدأت مثلاً ، (الثورة القومية) من أجل وحدة الأمة العربية بداية (بسيطة) تقوم على تحقيق الوحدة الشكلية والتشريعية من دون وحدة راسخـــة في مضمونها الوطني، او الاجتماعي ، او الشعبي ؛ او بكلمة أخرى من دون وحدة في طبيعة النظام . الا ان النضال والممارسة تفرضان تطور (الثورة القومية) الى مستوى الثورة (المركبة) التي تقوم على وحدة النظـــام الاجتماعي – الاقتصادي – السياسي ، او على اساس تطور الأمة الاشتراكية الهادفة الى إقامة الوحـــدة الاشتراكية .

وكذلك تنطبق عملية التحول من الطبيعة (البسيطة) الى الطبيعة (المركبة) على قيادة الثورة من حيث وجهتها وعناصرها الطبقيتان. فقد نشأت الثورة الوطنية بقيادة البرجوازية الوسطى وسارت وفـــق سياستها الوسطية على الاغلب ، رغم بعض الاختلاف بين الاقطار والتفاوت بين السياسات . ثم جاء التحول الى الثورة الاجتماعية ومعه الانتقال الى قيادة البرجوازية الصغيرة.

ويستلزم اطراد تطور الثورة العربية استيعابها عمودياً جماهير العمال والفلاحين (الثورة الشعبية) وتوسيعها أفقياً بحيث تستهدف توحيد مجموع الوطن العربي (الثورة القومية) [1] . كما يقتضي

---

١ – الثورة داخل الامة الموحدة انما هي عملية التحول الجذري من نظام اجتماعي الى نظام اجتماعي أرقى وانتقال السلطة من طبقة الى طبقة او تحالف طبقي أوسع واكثر تقدمية . واذا كانت الامة موحدة ومستعمرة، فتبدأ فيها الثورة بتحقيق الاستقلال الوطني وتصفيـــة الحكم الاستعماري ، وهي ثورة وطنية معادية للاستعمار . إلا انه اذا كانت الامة مجزأة ومستعمرة ، فغالباً ما تخضع لقانون التطور غير المتساوي او غير المتناسب ، مما يجعل ثورتها الوطنية مجزأة أيضاً. وهذا يعني انها تحدث في الجزء الذي تتوفر فيه الشروط الذاتية والموضوعية لنجاح الثورة الوطنية ؛ ثم تنتشر الى الاجزاء الاخرى . كما يعني ان عملية الوحدة القومية لا تأتي دفعة واحـــدة لمجموع الاجزاء ، بل تنشأ الوحدة القومية بين الاجزاء التي تشترك في النظـــام الاجتماعي الاقتصادي المتطور التي تتطور فيها الشروط الموضوعية والذاتية للوحدة القومية الجزئية، ثم تنتشر الى الاجزاء الاخرى من الامـــة حتى تتحقق الوحدة القومية الشاملة . وبقدر ما تساهم (الوحدة القومية الجزئية) في احداث التطور الوطني المعادي للاستعمار والتحويل التقدمي في النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي والسلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، في اجزاء الامة المجزأة والمستعمرة الاخرى ، فان عملية التوحيد القومي الجزئي انما تكون عملية ثورية وتنطوي على المعنى العلمي للثورة داخل الأمة الواحدة برمتها . ولهذا ، ومنعاً للخلط السائد الآن بين الثورة الوطنية (المعادية للاستعمار) والثورة القومية (الهادفة الى التوحيد القومي على أساس النظام الاجتماعي – الاقتصادي الواحد) فقد حاولت تحديد مفهوم العمليات الثورية المختلفة للثورة العربية المركبة .

توسيع عناصر قيادتهـــا لتمثل مجموع القوى الثورية للطبقات العاملة والفلاحية والبرجوازية الصغيرة ، وتطوير محتوى سياستها تطويراً يعبر عن ارادة الاكثرية الحرة ويؤمن مصالحها ، بحيث يتطور مركز ثقل القيادة المشتركة لهذه الطبقات الثورية وفق توازن القوى الحقيقي للطبقات الاجتماعية ومساهمتها الفعلية في تطور المجتمع وتقدمه نحو الاشتراكية .

إن عملية تحول الثورة العربية من ثورات وطنية (بسيطة) الى ثورة (مركبة) هي وطنية ، واجتماعية ، وشعبية ، وقومية في آن واحد ، انما نضجت عبر كفاح حركة التحرر الوطني العربي ضد الاستعمار الجديد ، وفي خضم التفاعل والتأثير فيما بين صنفيها « القومي » و« التقدمي » ، ومن خلال التجربة والخطأ . وقد تجسد هذا التفاعل المتبادل في انتشار التنظيمات السياسية المتشابهـــة في الاقطار المختلفة (مثال ذلك الاحزاب القومية والشيوعية والبعثية)، وفي حركات الاصلاح الزراعي ، والتأميم ، والنظم السياسية ، في الاقطار العربية المتقدمة .

الا ان اطراد الثورة العربيـــة وتطور وتصاعد جوانبها الوطنية والاجتماعية والشعبية والقوميـة المتداخلة يفرض على القوى التقدمية التمسك بمبدأ قومية الثورة العربية والعمل على تحقيق وحدتها ؛ بينما يفرض على القوى القومية التمسك بمبدأ شعبية الثورة العربيـــة والعمل على إرساء أسس الدمقراطية

الثورية ؛ كما يفرض على كليهما الالتزام بمبدأ اشتراكية الثورة العربية والعمل على انجازها . وهذا يقتضي شعبياً المبادرة الى شق طريق الجبهات التقدمية الثورية على المستوى الوطني ، والجبهة العربية الثورية الموحدة على المستوى القومي .

ويستلزم اطراد تطور الثورة العربية وانتصارها ضد الاستعمار الجديد ، الذي يستند في قوته الى أدواته الرئيسية الثلاث وهي السلاح الذري واحتكار البترول الدولي واجهزة الاستخبارات والمؤامرات الدولية ، ادراك طبيعة الصراع بين العالم الاشتراكي والعالم الاستعماري ، والعمل وفقها لتطوير قوى الأمة العربية الذاتية تطويراً أصيلا وخلاقاً يجعلها قادرة على التخطيط لتحويل علاقات الصداقة والتعاون الى علاقات التضامن الفعال المتصاعد الى التحالف مع جميع القوى المعادية للاستعمار الجديد ، ولاسيما قوى المعسكر الاشتراكي ، لصالح نجاح الثورة العربية في تصفية جميع المواقع الاستعمارية في الوطن العربي وضمان تطورها الحر في طريقها الى الاشتراكية .

اما المقدمة الثالثة والاخيرة فتشمل طبيعة المعركة الحاضرة من حيث عناصرها الرئيسية ومحورهـا الخاص . ان التحولات التي طرأت على حركات التحرر الوطـني العربي ، ولا سيما تطور الثورة العربية من ثورة وطنية بسيطة الى ثورة شاملة مركبة ، وانتصاراتها ومكاسبها المهمة على الرغم من نقاط ضعفها العديدة

من جهة، والتصدع الذي أصاب مواقع الاستعمار من جراء فشل حلفائه، الاقطاعيات والبرجوازيات الرجعية العربية ، في الحد من تطور الثورة العربية وحصرها من الجهة الاخرى، تميطان اللثام عن اسرائيل ودورها في الاجهاز المباشر وغير المباشر على الثورة العربية المتطورة ، تحت الستار المهلهل لدور « الدولة التقدميـــة » في تطوير « الدولة البدويـــة » الذي يحاكي شعار « تقدم الرجل الاسود عبء الرجـــل الابيض » ، الشعار الاستعماري سيىء الصيت . لذا فان اطراد تطور الثورة العربية وزوال الكيان البرجوازي الدولي (الاسرائيلي) المصطنع ، رهينان بتصفية المواقع الاستعمارية وتحرير الثروات العربية من قبضة الاستثمار الاستعماري [1] . وعلى هذا الاساس ، تتجلى الطبيعة الثلاثيـــة المعركة الحاضرة : (ثورية) بمعنى انها لا بد وأن تطوّر وتعمق الثورة العربية الوطنية (البسيطة) الى ثورة (مركبة) اجتماعية، وشعبية ، ايضاً : (تحررية) بمعنى انها لا بد وان تصفي جميـع المواقع الاستعمارية وتحرر الموارد الاقتصادية وعلى رأسها صناعة النفط العربية ، و (قوميـــة) بمعنى انها لا بد وان تفضي الى تصفية جميع العقبات الاصطناعية ، وخاصة القلعة الاستعمارية الاسرائيلية ، التي تقف حائـــلاً في طريقها الى الوحدة العربيه ذات المضمون الشعبي الدمقراطي الثوري .

---

١ ـ ابراهيم علاوي ، البترول العراقي والتحرر الوطني ، دار الطليعة بيروت ـ ص ١٥٨ ـ ١٦٢ .

وفي ختام هذه المقدمات الثلاث حول طبيعة الاستعمار الجديد ، والثورة العربية ، والمعركة المصيرية الحاضرة ، لا بد من التأكيد على ثلاثة عوامل لعبت دوراً مهماً في تفجير المعركة الدائرة ، لما تلقي من الضوء على اساسها الاقتصادي البترولي ، ومغزاها السياسي الداخلي والعربي والدولي .

العامل الأول يكمن في أزمة الاقتصاد الاسرائيلي النابعة من كونه ذيلاً للاقتصاد الاستعماري العالمي . اذ يقدر مجموع الفائض الاستيرادي الاسرائيلي ، او العون الاقتصادي الاستعماري ، بحوالي ٦٧٧٣ مليون دولار خلال الفترة ١٩٤٩ — ١٩٦٥ ، أو بمعدل سنوي يبلغ ٣٩٨ مليون دولار . وبلغ هذا الفائض الاستيرادي أو العون الاستعماري للفرد الاسرائيلي حداً اقصى هو ٢٢٨ دولار للفرد في سنة العدوان الثلاثي لعام ١٩٥٦ . ولولا هذا العون الاقتصادي الاستعماري لما كان الاقتصاد الاسرائيلي على ما هو عليه ، وبالتالي لما كان تفوقه التنكولوجي والعسكري . إلا ان هذا الاقتصاد الاسرائيلي كان يعاني من أزمة شديدة تمثلت في اعتماده المتزايد باطراد على الاقتصاد الاستعماري ، حيث بلغ الفائض الاستيرادي ضعف ما كان مخمناً له ان يكون ، او ٥٠٠ مليون دولار في ١٩٦٦ . كما استفحلت البطالة حيث ارتفعت من ٣٠ ألف الى ٩٦ ألف عاطل مسجل ، او الى ١٠ ٪ من قوة العمل [١] .

---

١ ـ يوسف عبدالله الصائغ ، الاقتصاد الاسرائيلي وقدرته على الاستقلال ، =

اما العامل الثاني فيكمن في سياسة المجابهة البترولية التي انتهجتها سورية في تطوير قطاع نفطي وطني مستقل عن احتكار البترول الدولي ، وعلى أساس من عقود العمل او المقاولة القائمة على التعاون مع الاتحاد السوفييتي ، وفي خوض المعارك من اجل انتزاع حقوقها المشروعة في عوائد مرور البترول عبر اراضيها، من احتكار البترول الدولي المتمثل في شركة نفط العراق والشركات المتحدة معها . كما يكمن في اكتشاف البترول بكميات تجارية في عدد من الحقول التي قامت باكتشافها شركات امريكية في الجمهورية العربية المتحدة ، مما يؤمن لمصر الشقيقة تحقيق حلمها في أن تصبح بلداً مصدراً للنفط على نطاق كبير في في آخر الامر [1] . وواضح ما لهذا الحدث من خطر على الاستعمار الجديد ، اذ تصبح الجمهورية العربية المتحدة لا اكبر دولة عربية واكثرها تقدماً فحسب ، بل دولة نفطية مهمة ايضاً .

= محاضرة القيت في جمعية الاقتصاديين العراقيين بتاريخ ٢٦/٤/١٩٦٧ . انظر ايضاً كتاب الاقتصاد الاسرائيلي لنفس المؤلف .

1 - Petroleum Press Service. January, 1967, pp. 28 - 29 .

اما العامل الثالث فيخص طبيعة الرجعية العربية وتحولها من موقفها الدفاعي الى موقفها الهجومي الجديد . لقد تطور المحتوى الاجتماعي للرجعية العربية من سيادة العنصر الاقطاعي الى التحالف الاقطاعي – البرجوازي احيـــاناً ، والى سيادة العنصر البرجوازي ، مع تفاوت في الدرجة بين قطر وآخر ، وفي التكتيك السياسي حسب درجة تطور قوى الثورة وتنظيماتها وطبيعة قياداتها ، احياناً اخرى . وكلما ازداد التلاحم بين طبقتي الرجعيـة العربية ، الاقطاعية – البرجوازية ، وضعفت الوحدة بين قوى التقدمية العربية ، نزعت الرجعية العربية ومن ورائها الاستعمار الجديد الى التحول من الخط الدفاعي الى الخط الهجومي على الصعيـــد الدولي (الحلف الاسلامي) والعربي (مؤتمرات القمة) والداخلي (الثورات المضادة) . وبلغ التحول الهجومي للرجعية العربية حداً جعلها تطرح نفسها بديلاً عن مجموع قوى الثورة ، على اساس انها وحدهـــا القادرة على تحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي .

ومن هنا ، أصبح التطابق تامـاً بين المصلحة الاسرائيلية في الحصول على العون الاستعماري المتزايد ، ومصلحـة الاستعمار البترولي في الحفاظ على مصالحـــه ودعم الرجعية العربية وشل تطور الثورة العربية الى الآفاق التقدمية الرحبة ، ولاسيما في الجمهورية العربية المتحدة وسورية . ويجعل هذا التطابق في المصالح

تفجير المعركة الحاضرة استعمارياً – اسرائيلياً – رجعياً ، قلباً وقالباً ، ويقطر دماً ونفطاً عربياً في آن واحد .

وعلى هذا الاساس تقوم العلاقتان او المعادلتان الرباعيتان التاليتان :

المعادلة الاولى : الاستعمار الجديد – احتكار البترول الدولي – اسرائيل – الرجعية العربية .

المعادلة الثانية : التقدمية العربية – تأميم البترول العربي – فلسطين – العالم الاشتراكي .

وتشير هاتان المعادلتان الى وجود طريقين هما : طريق التطور الى الوراء المتكيف التكيف اللازم لطبيعة العصر الحاضر وتوازن القوى فيه على الصعيد الداخلي والعربي والدولي . ويتميز هذا الطريق ستراتيجياً بتطور أساليب (الاستعمار الجديد) المنعكسة في تطور محتوى وأسلوب (الرجعية العربية) ، وبالتواجد العضوي بين احتكار البترول الدولي وقاعدته الإستعمارية – الاسرائيلية العدوانية . اما الآخر فهو طريق التطور الى الأمام المتكيف التكيف اللازم لروح العصر الحاضر وتوازن القوى فيه على الصعيد الداخلي والعربي والدولي. ولا بد له من ان يتميز ستراتيجياً بإقامة اتحاد القوى (التقدمية العربية) والتحول الموضوعي الى التحالف مع العالم الاشتراكي . وذلك للنضال بالدرجة الاولى من أجل تأميم البترول العربي ،

وازالة القاعـدة الاستعمارية الرئيسية الاسرائيلية وغيرها من القواعد الاستعمارية ، وبناء الوحدة الاشتراكية على اساس الدمقراطية الثورية المعـبرة عن ارادة الامة العربية ومصالحهـا ومصيرها في العصر الحاضر .

الفصل الثاني

طبيعة احتكار البترول الدولي

تستلزم تصفية نفوذ الاستعمار الجديد وسياساته وقاعدته العدوانية الاسرائيلية من الوطن العربي ، وضمان اطراد تطور الثورة العربية حتى نهاياتها في بناء المجتمع الاشتراكي ، النضال من أجل تصفية احتكار البترول الدولي . إذ إنه يسيطر ، ومن خلال امتيازات نفطية مجحفة عقدت بين اطراف غير متكافئة وفي ظروف شاذة ، سيطرة تامة على معظم الاراضي النفطية العربية وعلى انتاجها من النفط ، وعلى نقله وتسويقه الى اسواق العالم دون أية مشاركة جدية لأهل النفط العربي في تحديد الانتاج ، او تقرير الاسعار ، او ممارسة تجارة النفط ، او المساهمة في رؤوس الأموال .

ويتصف نمط العمليات البترولية – من التحري الى الانتاج ، والتصفية ، والنقل ، حتى التوزيع الى الاستهلاك – بسيطرة عدد قليل من شركات النفط العالمية – خمس امريكية وواحدة بريطانية وواحدة بريطانية – هولندية وواحدة فرنسية – سيطرة تامة على أهم مصادر النفط في العالم (خارج العالم الاشتراكي) . ولا تقف حكومات هذه الشركات من ورائها فحسب ، بل تساهم الحكومة البريطانية نفسها في شركة النفط البريطانية بحوالي ٤٨ ٪ من اسهمها وتسيطر عليها ، كما تساهم الحكومة الفرنسية في شركة النفط الفرنسية بحدود ٣٥ ٪ من رأسمالها وتوجه سياستها . وقد اتفقت هذه الشركات الثماني الكبار على اتباع سياسة واحدة فيما يخص انتاج النفط وتسويقه .

ولكن برزت في الميدان النفطي ثلاثة تيارات معارضة أو معادية لكارتيل النفط الدولي بدرجات متفاوتة . ففي داخل الكارتيل ، بدأت شركة النفط الفرنسية تختط سبيلاً معارضاً بعض الشيء لسياسة الكارتيل الدولي العامة : وذلك باقدامها على عقد امتيازات او اتفاقات نفطية ذات شروط افضل بالنسبة للدول المنتجة للنفط ، كما حدث في اتفاقها مع الجزائر وايران مثلاً . وضمن هذا الاطار تظهر بين حين وآخر تناقضات ثانوية بين المصالح البترولية البريطانية والامريكية في احتكار البترول الدولي .

ومن خارج الكارتيل ، جاءت شركات ايطالية ويابانية الى عالم النفط ، وشركات نفط مستقلة في الانتاج والنقل ، وحصلت على امتيازات مهمة في امريكا الجنوبية ، والشرق الأوسط ، وشمال افريقية . وقد تمكنت من انتاج كميات وافرة من النفط الخام ، ومن مزاحمة كارتيل النفط الدولي الى حدٍ ما . كما ظهرت الى الميدان شركات نفط وطنية ناشئة تحـــاول القيام بالعمليات البترولية . إلا انها لم تستطع ان تلعب دوراً مهماً في اسواق النفط الدولية .

وكذلك دخل المعسكر الاشتراكي ، ولاسيما الاتحاد السوفيتي ، اسواق النفط الدولية مصدّراً بزخم متزايد الأهمية .

ويظهر الجدول رقم (١) حصص شركات احتكار البترول الدولي الثماني الكبار من انتاج النفط العالمي لعام ١٩٦٦ . كما يظهر التيار المقابل للنفط العالمي المستقل عن احتكار البترول الدولي . إذ إن مجموع حصة الشركات الثماني الكبار من انتاج النفط للعالم الرأسمالي بلغت ٦٢,٥ ٪ . وهذا يعني ان حوالي ٣٧,٥ ٪ من انتاج النفط للعالم الرأسمالي أصبح يأتي من خارج احتكار البترول الدولي. وتهبط حصة احتكار البترول الدولي الى حوالي ٥١,٩ ٪ ، وتزيد حصة النفط المستقل عن الاحتكار العالمي على ٤٨,١ ٪ ، من مجموع انتاج النفط العالمي ، بما في ذلك انتاج النفط للعالم الاشتراكي .

الجدول رقم (١) حصص الشركات الثماني الكبار من انتاج النفط الخام في العالم لعام ١٩٦٦

الف طن متري

الوطن العربي	B. P.	C. F.P.	Esso	Gulf	Mobil	Shell	Stancal	Texaco
ابو ظبي	٦٣٨٠	٤٦٠٥	١٤٥٤	—	١٤٥٤	٢٩٠٩	—	—
البحرين	—	—	—	—	—	—	١٥٣٨	١٥٣٨
العربية المتحدة	—	—	—	—	١٠٩	—	—	—
العراق	١٦٠٩١	١٦٠٩١	٨٠٤٥	—	٨٠٤٥	١٦٠٩١	—	—
الكويت	٤٨٧٥٦	-	—	٦٥٥٩٨	—	—	—	—
قطر	٢١٥٢	٢١٥٢	—	—	١٠٧٦	٧٠٢٢	—	—
العربية السعودية	—	—	٣٥٨٣٦	—	١١٩٤٥	—	٣٥٨٣٦	٣٥٨٣٦
الجزائر	—	٦٤٧١	—	—	٣١١	٣٠٨٢	—	—
ليبيا	—	—	٢٥٧٦٩	—	٦٢٠٣	١٠٥٣٧	٢٠٣١	٢٠٣١
المجموع	٧٣٣٧٩	٢٩٣١٩	٧١١٠٤	٦٥٥٩٨	٢٩١٤٣	٣٩٦٤١	٣٩٤٠٥	٣٩٤٠٥

آسيا واقيانوسا (عدا الوطن العربي)	٤٠١٦٤	٦٠٢٥	٨٤٣٦	٧٠٢٩	٨٨٦٣	١٩٥٤٢	٧٥٤٢	١٤٥٦٩
افريقية (عدا الوطن العربي)	٨٨١٣	١	—	٢٥٢٩	٤٢	٨٨١٣	—	—
اوربة	٨٦	٦	٣١٦٣	٣٨١	١٣٧٤	٢٠٩١	١٣	١٣
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٢٦١١	—	٧٥٠٥٢	٨٩٥٢	٧٧١٣	٥٣٥٢٥	٥١٣٠	١٦٩٦٦
امريكا الشمالية	١٣١٣	١٣٤	٤٧٢٢٧	٢٥٠٤٧	١٧٩٥٠	٢٩٢٧٣	٢٨٠٣٠	٤٠٠٠٥
المجموع العالمي	١٢٦٣٦٦	٣٥٤٩١	٢٠٤٩٨٢	١٠٩٥٣٦	٦٥٠٨٩	١٥٢٩٨٥	٨٠١٢٠	١١١٤٦٠
النسبة من مجموع العالم الرأسمالي	٪٨,٩	٪٢,٥	٪١٤,٥	٪٧,٧	٪٤,٦	٪١٠,٨	٪٥,٧	٪٧,٨
النسبة من المجموع العالمي	٪٧,٤	٪٢,١	٪١٢,٠	٪٦,٤	٪٣,٨	٪٩,٠	٪٤,٧	٪٦,٥

المصدر : Petroleum Times, World Crude Production Survey, 1966 7 July, 1967,P.984

ملاحظة : المعلومات ملخصة وموحدة بالنسبة للوطن العربي .

لقد نشأت صناعة النفط العربية نشوءاً شاذاً، له خصائصه المميزة في السيطرة التامة لاحتكار البترول الدولي . ومن الضروري التأكيد على تسع خصائص تتصف بها صناعة النفط العربية في ظل احتكار البترول الدولي ، او بتعبير أدق ، قطاعات النفط الاجنبية في البلاد العربية .

١ – تكمن الخاصية الاولى في انعدام التناسب بين احتياطي النفط العربي وانتاجه. فبينما يبلغ احتياطي النفط العربي الثابت وجوده حوالي ٣٠,١ بليون طن في ١٩٦٦، أو حوالي ٥٦,٥ ٪ من مجموع احتياطي النفط العالمي ، لم يزد انتاج النفط العربي على ٤٦٥,٥ مليون طن في نفس السنة ، او حوالي ٢٧,٣ ٪ من انتاج النفط العالمي . وبكلمة اخرى ، بينما تملك الامة العربية ما يقرب من ثلثي احتياطي النفط العالمي تنتج ما دون ثلث انتاج النفط العالمي كما هو واضح من ارقام الجدول رقم (٢) .

ولهذه الخاصية المتمثلة في انعدام التوازن بين احتياطي النفط وانتاجه ، أهمية من زاوية الدور الذي لعبه احتكار البترول الدولي في تجميد تركيب الانتاج العالمي وتوزيعه الجغرافي تجميداً يلحق اقصى الضرر بالاقتصاد العربي . وذلك لأن اتجاه اسعار النفط الهابطة من جهة ، وتطور مصادر الوقود الكهرومائية والطاقة النووية الارخص من الجهة الاخرى ، تجعلان قيمة النفط الحالية أعلى من قيمته المقبلة .

الجدول رقم (٢) مركز النفط العربي في النفط العالمي

الاقليم	الاحتياطي		الانتاج		الاستهلاك		سعات التصفية	
	بليون طن	النسبة	مليون طن	النسبة	مليون طن	النسبة	مليون طن	النسبة
١ — الولايات المتحدة	٥,٢	٩,٨٪	٤٠٩,٥	٢٤,٠٪	٥٨٠	٣٥٪	٥١٧	٢٨,٩٪
٢ — نصف الكرة الغربي عدا (١)	٥,١	٩,٥٪	٣٤٥,١	٢٠,٣٪	١٧١	١١٪	٢٦٨	١٤,٤٪
٣ — العالم الاشتراكي	٤,٦	٨,٧٪	٢٩٠,٦	١٧,٠٪	٢٤٠	١٥٪	٢٧٠	١٤,٩٪
٤ — البلاد العربية	٣٠,١	٥٦,٥٪	٤٦٥,٥	٢٧,٣٪	٣٢,٤	٢٪	٨٥	٤,٧٪
٥ — الشرق الاوسط وافريقية عدا (٤)	٦٠٣	١١,٧٪	١٣٤,٢	٨,٥٪	٣٥,٦	٢٪	٣٨	٢,٢٪
٦ — نصف الكرة الشرقي عدا (٣ و ٤ و ٥)	٢,٠	٣,٨٪	١٥٨,	٣,٥٪	٦,٢	٣٥٪	٦٣٧	٣٤,٩٪
٧ — العالم	٥٣,٣	١٠٠٪	١٨٠٢,٩	١٠٠٪	١٦٦١	١٠٠٪	١٨١٥	١٠٠٪

المصدر British Petroleum Co. Review of world Oil Industry, 1966

٢ – اما الخاصية الثانيـة لصناعة النفط العربية فتقوم على انعدام التوازن بين صادرات النفط العربي وتكاليف انتاجه في العالم . إذ ان صادرات النفط العربي لا تزيـــد على نصف صادرات العـــالم ، رغم امتلاك الوطن العربي لقرابة ثلثي الاحتياطي البترولي العالمي ، ورغم كون تكاليف انتاج النفط العربي هي حتى دون العشر من تكاليف انتاج النفط في العالم الرأسمالي .

ويظهر من الجدول رقم (٣) ان تكاليف انتاج النفط الخام للبرميل الواحد تبلغ في الولايات المتحدة حوالي ٥٢٨ فلساً وفي فنزويلا حوالي ٢١٧ فلساً ، بينما لا تزيد في العراق على ١٥ فلساً وهو أقل البلاد العربية كلفة ، وفي الجزائر على ١٦١ فلساً وهو اعلاها كلفة .

ولانعدام التوازن بين تكاليف الانتاج والتصدير أهمية كبيرة . إذ انه كلما زادت صادرات النفط العربي ، لا زادت دخول الامة العربية منها فحسب ، بل زادت قوتها التفاوضية في تحقيق حقوقها النفطية والاقتصادية والقومية . والعكس بالعكس .

٣ – والخاصية الثالثة للنفط العربي هي انعدام التوازن بين انتاج النفط الخام وانتاج النفط المصفى او المنتوجات النفطية . إذ يظهر جلياً من ارقام الجدول رقم (٢) ان سعة صناعة تصفية

الجدول رقم (٣)

تكاليف انتاج النفط الخام للبرميل الواحد بالسنتات الامريكية

١٩٦١ — ١٩٦٤

	مصاريف التشغيل	مصاريف التطوير	مجموع التكاليف
الولايات المتحدة	١٧	١٣٤	١٥١
العراق	١٫٢	٣	٤٫٢
الكويت	١٫٨	٨	٩٫٨
السعودية	١٫٥	٨	٩٫٥
ليبيا	٢٫٢	١٣	١٥٫٢
الجزائر	٣٫٩	٤٢	٤٦٫٠
فنزويلا	٦٫٥	٥٥٫٥	٦٢

المصدر M. A. Adelman, Oil production Cost in Four Areas. Proceedings of the Council of Economics, Annual Meeting of the American Institute of Mining, Metallurgical, and Petroleum Engineers, February 28 — March 2, 1966.

النفط في الوطن العربي لا تزيد على تصفية ٨٥ مليون طن سنوياً او حوالي ٤٫٧ ٪ من مجموع سعة التصفية في العالم . او بكلمة أخرى ، ان الوطن العربي الذي يمثل انتاج نفطه حوالي ثلث انتاج النفط العالمي ونصف صادراته من النفط الخام ، لا يتمتع بالآثار الايجابية لقيام صناعة النفط التحويلية على الدخل والاستخدام إلا بحدود ٥ ٪ تقريباً من سعات التصفية العالمية . وهذا يجعل الوطن العربي، رغم تقدم صناعة النفط الاستخراجية فيه ، متخلفاً أشد التخلف في صناعة النفط التحويلية والبترولية الكيمياوية .

٤ ـ اما الخاصية الرابعة ، فتكمن في انعدام التوازن بين انتاج النفط العربي واستهلاكه . إذ ان استهلاك الوطن العربي للنفط لم يزد على حوالي ٣٢٫٤ مليون طن سنوياً أو ٢ ٪ فقط من مجموع الاستهلاك العالمي، كما هو واضح من الجدول رقم (٢). وهذا يعكس في عين الوقت التخلف الصناعي العام في الوطن العربي الناجم في الاساس عن سياسة احتكار البترول الدولي في ابتزاز وتحويل الارباح النفطية المفرطة إلى دول شركاته ، وفي تحديد تطور الصناعة النفطية بالحدود الاستخراجية الضرورية للحياة الاقتصادية للعالم الرأسمالي ، والحد من تطور الصناعة النفطية التحويلية التي تكون بمثابة الجسر المفقود بين الاقتصاد العربي المحلي والقطاع النفطي الاجنبي . وانعدام تطور صناعة النفط التحويلية انما يعلّل استمرار التخلف

الاقتصادي ، والتطور غير المتوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، والتنمية البطيئة .

٥ – وتتمثل الخاصية الخامسة في ضآلة نسبة رأس المـــال العربي الى رأس المال الاستعماري في صناعة النفط العربية . فبينما يبلغ رأس المال الاجنبي الموظف في صناعـــة النفط العربي حوالي ٤٠٠٠ مليون دولار ، لا تزيد رؤوس الاموال العربية المستثمرة في المصافي وشركات النفط الوطنيـــة والمساهمات الحكومية في بعض الامتيازات الجديدة المعقودة مع اليابان وايطالية خاصة على ٥٠٠ مليون دولار ، اي حوالي ١٢٫٥ ٪ من رأس المال الاجنبي . ويتعدى الضرر ، من انعدام مساهمة البلاد العربية في رؤوس اموال شركات احتكار البترول الدولي الدخل النقدي المفقود ، الى الخـــبرة في ادارة النفط ونقله وتسويقه .

ويظهر من الجدول رقم (٤) بوضوح تزايد رأس المـــال الامريكي في صناعة النفط العربية على حساب رؤوس الاموال الاستعمارية الاخرى ، ولا سيما البريطانية منها . وعلى هذا ، فقد انتقلت القيادة البترولية والسياسية الى الاستعمار الامريكي الجديد ، لتحل محل الاستعمار البريطاني القديم في منطقة الشرق الاوسط عموماً ، والشرق العربي خصوصاً .

٦ – وتتجسد الخاصية السادسة لصناعة النفط العربية في

الجدول رقم (٤)

توزيع ملكية رأس المال الاستعماري في صناعة النفط العربية

القطر	الموجودات الثابتة بملايين الدولارات		النسب المئوية	
	١٩٤٧	١٩٥٩	١٩٤٧	١٩٥٩
الولايات المتحدة	٣٦٠	١و٨٥٠	٤٠	٥٠
بريطانية	٤٠٠×	٦٨٠	٤٤	١٨
فرنسة	٧٠	٢٠٠	٨	٥
هولندة	٧٠	١٢٥	٨	٣

المصدر – شارل عيساوي ومحمد يغانة – اقتصاديات نفط الشرق الاوسط ص ١١٠ من ترجمة أحمد السلمان – بغداد ١٩٦٦ وص ٥٩ من الاصل بالانكليزية

× بمـــا في ذلك الاستثمار في النفط الايراني .

ارتفاع نسبة الارباح الصافية الى رؤوس الأموال المستثمرة . لقد بلغت نسبة الارباح الصافية الى رأس المال الموظف في صناعة النفط في العراق حوالي ٦٢٪ وفي العربية السعودية ٦١٪ ، وفي قطر ١١٤ ٪ خلال الفترة ١٩٥٦ – ١٩٦٠ ، كما هو مبين في الجدول رقم (٥) . ويقدر مجموع ارباح شركات احتكار البترول الدولي من النفط العربي بحوالي ٢٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٦٦ .

وتزداد خصوصية صناعة النفط الاحتكارية ، من حيث نسبة ارباحها الى رؤوس الأموال المستثمرة فيها ، وضوحاً حينما نتأمل في مقارنتها بما تحققه الاستثمارات الدولية الاخرى من الارباح . اذ ان نسبة الأرباح الى رؤوس الأموال في صناعات الماس والنحاس والفحم والرصاص والزنك والذهب كلها اقل بكثير من مثيلاتها في صناعة النفط الاحتكارية ، بل ان اعلاها ، صناعة الذهب ، تزيد قليلاً على ثلث نسبة الارباح التي تحققها شركات النفط العاملة في العراق ، كما هو مبين في الجدول رقم (٦) .

٧ – اما الخاصية السابعة فتكمن في انخفاض نسبة الايدي العاملة الى الانتاج . إذ ان مجموع صناعة النفط العربية تشغّل حوالي ٦٥ ألف عامل ، كما هو مبين في الجدول (٧) . وصحيح ان اجورهم تزيد ما بين ٥ ٪ و ١٥ ٪ على معدل الاجور في

الجدول رقم (٥)

صافي الربح على رأس المال الموظف في عمليات الانتاج في بعض الاقطار العربية بملايين الدولارات

١٩٥٦ — ١٩٦٠

القطر	صافي رأس المال المستثمر	صافي الربح لرأس المال المستثمر	نسبة الربح الى رأس المال المستثمر ٪
العراق	٣٤١	٢١٢	٦٢
العربية السعودية	٤٨٨	٢٩٩	٦١
قطر	٣٧	٤٢	١١٤

المصدر : Arthur D. Little Report I OPEC ON ECONOMIC Aspects of The International Petroleum Industry, January 15, 1962, Table 5 P. 21.

الجدول رقم (٦)

نسب الارباح الى رؤوس الاموال في بعض الصناعات الاخرى

الصناعة	الشركة	الموقع	نسب الربح الحالية ٪
الألماس	1. Consolidated African	١ — غانا	
	Selection Trust	سيراليون	١٦,٥
	2. De Beers	٢ — جنوب افريقيا	٤,٨
النحاس	1.Zambian AngloAmerican	١ — زامبيا	١٦,١
	2. Kemnecott	١ — الولايات المتحدة، شيلي	٣,٩
الفحم	1. WanKie	١ — روديسيا	١١,١
	2. Vereeniging	٢ — جنوب افريقيا	٦,٠
الرصاص الزنك	1.Zambian, Broken Hill	١ — زامبيا	١٨,٥
	2. Broken Hill South	٢ — استراليا	٤,٤
الذهب	1. Askanti	١ — غانا	٢٣,٥
	2. Falcon	٢ — روديسيا	١٠,٥
	3. West Driepontein	٣ — جنوب افريقيا	٦,٤

المصدر : Financial Times, London, 16 February, 1966.

القطاعات الاقتصادية المحلية . الا ان المقارنة الصحيحة للأجور هي مع اجور العمل المماثل في الصناعة النفطية في العالم الرأسمالي. لقد ضمنت شركة نفط العراق نفسها دخـل العامل العراقي في صناعة النفط بحوالي ٤٢٠ ديناراً او ما يعادل ١٢٠٠ دولار في عام ١٩٥٤ . في حين بلغ معدل الدخل السنوي للعامـــل في صناعة انتاج النفط في الولايات المتحدة الامريكية حوالي ٥٧٠٠ دولار في عام ١٩٥٨ . وهـــذا يعني ان عامل النفط العراقي لا يتقاضى إلا خمس ما يتقاضاه عامـل النفط الامريكي عن انتاج النفط الخام [١] .

٨ – والخاصية الثامنة انما تنصب على تسعير النفط الخام في ظل احتكار البترول الدولي تسعيراً هو في غير صالح إحداث التوازن بين مقدار صادراته وانخفاض تكاليفه، في اطار التكاليف المقارنة للنفط الخام في العالم . لقد سعر البترول العربي منذ تموز ١٩٤٩ حتى الآن على اساس من سعر تسليمه في نيويورك . وهذا يعني سعر النفط في فنزويلا زائداً تكاليف النقل الحقيقية منها الى نيويورك . ولا يستقيم نظام التسعير هذا مع مصلحة النفط العربي ، لأن ٨ ٪ فقط من صادرات النفط العربي تصدر الى

---

١ ــ شارل عيساوي ومحمد يغانـــة ، اقتصاديات نفط الشرق الاوسط ، ترجمة حسن احمد السلمان ص ص ١٨٦ – ١٨٨ .

الجدول رقم (٧)

عمال البترول في البلاد العربية

السعودية	١٣٥٧٣
العراق	١٢٠٨٣
الجمهورية العربية المتحدة	١٠٥٠٠
ليبيـــا	٩١٥٠
البحرين	٨٥٠٠
الكويت	٥٧٥٣
قطر	٣٦٤٥
المنطقة المحايدة	٢٠٠٠
المجمـــوع	٦٥,٢٠٤

المصدر – مجلة البترول والغاز العربي العدد ١١ السنة ١٩٦٦ ص ٢٩

الولايات المتحدة، في حين ان حوالي ٩٠ ٪ منه تصدر الى اوروبة الغربية . وطريقة التسعير هذه تحمّل النفط العربي اجور نقل وهمية من لندن الى نيويورك او تحمّله خصماً يعادل اجور النقل المذكورة . وهـذا الخصم انما تضيفه شركات احتكار البترول الدولي الى ارباح النقل أو تمنحـه كخصم في الاسعار للشركات المالكة لشركات الانتاج والمشترية لبتروله .

وطريقة تسعير البترول تسعيراً احتكارياً تحقق الربح الاقصى لشركات احتكار البترول الدولي من مجموع عملياتها في العالم . إلا انها لا تؤمن مصلحة الدول المنتجة للبترول، لأنها تمنع الى حد ما المنافسة بين البترول العربي الرخيص نسبياً وبين البترول الامريكي الغالي نسبياً ، ممـا يفاقم انعـدام التوازن بين التصدير والتكاليف ، وبالتـالي بين الانتاج والاحتياطي من النفط العربي . كما انها لا تؤمن مصلحة البلدان المستهلكة للبترول . إذ ان زيادة الانتـــاج من النفط الأرخص على نطاق كبير يجعله يحل محل النفط الأغلى . وهذا لا يحقق ايراداً اكبر للدول المنتجة فحسب ، بل يؤمن للمستهلكين سعراً اوطأ يتناسب مع تكاليف الانتاج ايضاً .

الا ان طريقة التسعير الحالية تجعل سعر برميل النفط من الخليج العربي ٣،١٤ دولارات في حين يبلـــغ سعر النفط الفنزويلي ٣،٦٨ دولارات ، في نفس ميناء لندن . ولولا الوضع

الاحتكاري الشاذ الذي يحول دون تساوي سعر النفـــط على اختلاف مصادره في المكان المعين ، لتساوى السعر للنفط ذي الكثافة المعينـة في ميناء لندن . ولا يخدم تخفيض قيمة سعر النفط العربي في اوروبة الغربية الا تحويـــل جزء من ارباح استخراج النفط الخـــام الى ارباح شركات الاحتكار الدولي للبترول في عمليات النقل والتصفية والتصنيع الكيمياوي ، على حساب الدول العربية المنتجة للنفط الخام [1] .

ان تحكم شركات احتكار البترول الدولي في سعر النفط العربي واتجاهـــه الهابط يؤول الى خسارة اخرى تتجسد في تدهور نسب التبادل التجاري بين اسعار صادرات النفط العربية واسعار الاستيرادات المصنوعـــة الى البلاد العربية . اذ تشير احصائيات هيئة الامم المتحدة الى هبوط اسعار صادرات المواد الخام ، بما في ذلك النفط ، بنسبة ٨ ٪ ، وارتفاع اسعار الاستيرادات المصنوعة بنسبة ٢٤ ٪ ، خلال العقد ما بين ١٩٥٠ و ١٩٦١ [2] .

٩ – وتتجسم الخاصية التاسعة لصناعة النفط العربية في تفاقم

---

١ – عبدالله الطريقي ، مجلة البترول والغاز العربي ، العدد ٢ السنة ١٩٦٦ ص ٣٠ - ٣٢ .

٢ - راجع المصدر المذكور في الهامش (١) .

تبعية الاقتصادات النفطية العربية لاحتكار البترول الدولي، من خلال انعدام الارتباط العضوي بين قطاعاتها المحلية المتخلفة وقطاعاتها النفطية الاجنبية المتقدمة ، بالنظر الى تطور قطاع تصفية النفـــط والتصنيع البترولي – الكيمياوي في احشاء الاقتصاد الاستعماري المستورد للنفط . ومن خلال عوائد النفط المتزايدة تحت تصاعد ضغط حركة التحرر الوطني على احتكار البترول الدولي، فقد اصبحت ميزانيات الدول النفطية الاعتيادية والاعمارية ، وموازين المدفوعات وارصدة العملات الاجنبية ، وبالتالي الدخول الوطنية ، خاضعة لتقلبات عوائد النفط او تحت رحمة احتكار البترول الدولي .

لقد قدرت عوائـد البترول العربي الى جميع الاقطار المنتجة والاقطار التي يمر النفط عبر اراضيها في المشرق والمغرب بحوالي مليارين من الدولارات ، او حوالي ٦٤٣ مليون دينار في ١٩٦٥. وقد توزعت هذه العوائد على الوجه المبين في الجدول رقم (٨) .

وقد رافق زيادة عائدات البترول تفاقم في اعتماد ميزانيات الدول النفطية العربية عليها . فقد بلغت نسبة عائدات البترول الى الميزانية اعلاها في الكويت وقطر بحيث كانت ٩٧ ٪ منها ، وادناها في العراق حيث كانت حوالي ٥٠ ٪ ، وبين بين في السعودية والبحرين حيث كانت ٨١ – ٨٣ ٪ . واستفحل

الجدول رقم (٨)

عائدات البترول العربي لعام ١٩٦٥

السعودية	٥٧٨	مليون دولار
الكويت	٥٦٥	〃 〃
العراق	٣٥٤	〃 〃
ليبيا	٣٢٥	〃 〃
قطر	٦٩	〃 〃
الجزائر	٥٠	〃 〃
البحرين	١٨	〃 〃
عوائد الاقطار الاخرى	٤١	〃 〃
المجموع	٢٠٠٠	مليون دولار

المصدر : الدكتور نقولا سركيس ، مجلة البترول العربي ، العدد ٩ ، السنة ١٩٦٦ ، ص ١١ .

اعتماد موازين مدفوعاتها على عائدات البترول لتوفير العملات الاجنبية . حيث بلغت نسبة ما توفره العائدات منهـا حوالي ٩٩ ٪ في كل من الكويت والبحرين وقطر ؛ وحوالي ٨٧ ٪ في السعودية ، وحوالي ٨٠ ٪ في العراق . وكذلك ازداد اعتماد الدخل الوطني فيها على عائدات البـترول . حيث بلغت نسبة القيمة المضافة من صناعة النفط الى الدخل الوطني حوالي ٩٠ ٪ في الكويت وقطر ، وحوالي ٥٠ — ٥٥ ٪ في السعودية والبحرين، وحوالي ٢٨ ٪ في العراق [١] .

وفضلاً عن تأثير عائدات البترول الواضح في إحكام التبعية الاقتصادية للاقطار العربية المنتجة للنفط الى احتكار البترول الدولي ، فهنالك بعض الآثار الفرعية الاخرى التي لا بد من تعدادها. اولها ان ازدياد عوائد البترول غالباً ما يرافقه ارتفاع في الميل نحو الانفاق الاستهلاكي او التبذيري الحكومي ومن ثم انعكاسه في الانفاق الفردي . ويترتب على هـذا الطراز من الصرف ارتفاع الميل العام نحو الاستهلاك ، وبالتالي انخفاض الميل العام نحو الادخار والاستثمار . ممـا يؤدي الى تفاقم انعدام التوازن بين امكانات التطور الاقتصـادي الكبيرة وواقعها الضئيل. وثانيها أن ازدياد عوائد البترول غالباً ما يرافقه ارتفاع

---

١ ـ راجع المصدر المذكور في الهامش (على الصفحة ٥٤) ص ٢٦٥ ـ ٢٧٨ ؛

شديد في نسبة ما يصرف منها على الاستيراد التي قد تبلغ ٧٥ ٪ كما هي الحال في العراق ، والتي تربو على ذلك في الاقطار النفطية الاخرى . مما يجعل معظم عائدات البترول لا تلج باب الدخل الوطني الا لتخرج من شباك الاستيراد الاجنبي .

لئن كانت هذه هي الخصائص الاقتصادية الرئيسية لتطور صناعة النفط العربية في ظل احتكار البترول الدولي ، فما هو سبيل تحريرها من هذه الخصائص التي تجعلها في خدمة الاستعمار الجديد اقتصادياً وسياسياً ، بل وتطويرها لتكون في خدمة الاقتصاد العربي وتقدم الأمة العربية ؟

الفصل الثالث

تقنين النفط العربي

يقتضي بيان معالم طريق التحرر النفطي تحديداً أدق لطبيعة احتكار البترول الدولي ، لا سيما التناقض بين مصلحته ومصلحة الشعوب المنتجة والمستهلكة للبترول على حد سواء . كما يستلزم تحديد طبيعة النفط السوفياتي وضرورة دوره في مناهضة احتكار البترول الدولي من جهة ، ومحالفة البترول العربي المتحرر من الجهة الاخرى .

يمكن استخلاص طبيعة احتكار البترول الدولي ، او بيان خاصية خصائصه كلها ، في أنه ، وهو شريان الاستعمار الجديد ، عدو الشعوب المنتجة للنفط والمستهلكة له وللشعوب الاشتراكية والمعادية للاستعمار عموماً . انه عدو الشعوب المنتجة للنفط لانه ، في الاساس ، يحقق الربح الأقصى على حساب تجميد

تركيب انتاجها النفطي وإخلال التوازن بين احتياطيها وانتاجها منه ، مما يحافظ على استمرار الانتاج في شركاته العاملة في آبار عالية الكلفة ولا سيما في الولايات المتحدة الامريكية ويحول دون زوالها ، ليحقق الربح الأقصى من مجموع عملياتـه النفطية في العالم كله. إنه عدو الشعوب المستهلكة للنفط لإنه، في الاساس، يقوم بانتاج النفط الخام وتسعيره لا حسب تكاليف الانتاج الحدية ، أي حسب تكاليف الانتاج الدنيا للآبار النفطيـة العربية المنتجة، بل حسب تكاليف الانتاج العليا للآبار النفطية الأمريكية غير المنتجة ، لتحقيق الربح الأقصى من خلال فرضه نظام أسعار البترول الاحتكارية على حساب الشعوب المستهلكة ايضاً . انه عدو جميع الشعوب المعادية للاستعمار الجديد والبانية للنظام الاشتراكي لأنه ، في الاساس ، التجسيد الرئيسي للخطر الداهم على استقلالها الوطني وتطورها الاجتماعي الحر بصورة عامة ، ولأن مصلحته الرئيسية تتركز في مناهضة النفط السوفياتي والحيلولة دون مساهمته في كسر نظـــام اسعار النفط الاحتكارية ، مما يزعزع كيان كارتيل النفط الدولي[1]

---

١ ـ يشير الاستاذ وين ليبان في كتابه (سعر نفط الشرق الاوسط) الى تناقض بين الرأي القائل بانخفاض سعر نفط الشرق الاوسط والمطالب بأعادته الى مستواه قبل ١٩٥٩ والرأي القائل بارتفاع سعر نفط الشرق الاوسط ارتفاعاً احتكارياً يحول دون تطور الانتاج وفق حصة الشرق الاوسط =

ويظهر من التناقض الحاد بين مصالح احتكار البترول الدولي من جهة، وبين مصالح الشعوب المنتجة للنفط والشعوب المستهلكة له ، والشعوب الاشتراكية عموماً والنفط السوفياتي خصوصاً من الجهة الاخرى ، امكان تطوير التعاون والتضامن بين السياسة النفطية السوفياتية والسياسة النفطية العربية؛ مع مراعاة امكان استثمار المصالح المشتركة بين النفط العربي والسوفياتي من جهة والمصالح النفطية المعارضة لسياسة احتكار البترول الدولي ، كشركة النفط الفرنسية من داخل الكارتيل، والمصالح النفطية الايطالية واليابانية من خارجه ، وشركات النفط الوطنية الناشئة في الدول النفطية الاخرى ، على اساس من انتهاج السبيل الثوري العلمي العملي لتحرير النفط العربي من قبضة احتكار

= من احتياطي النفط العالمي وتكاليف الانتاج فيه . الا ان هذا التناقض ظاهري فقط . لأن الرأي الاول يفترض بقاء احتكار البترول الدولي وعليه يجد سعر نفط الشرق الاوسط منخفضاً بالنسبة لسعر النفط الامريكي . اما الرأي الثاني فيقوم على اساس تصفية احتكار البترول الدولي وهيمنته على اسواق النفط واسعاره بحيث تقرر السوق في ظل المنافسة سعر النفط ومستوى الانتاج على اساس من تكاليف الانتاج الحدية والتكاليف المقارنة لمختلف مصادر انتاج النفط في العالم . وبكلمة قد يكون سعر نفط الشرق الاوسط منخفضاً بالمقارنة مع السعر الاحتكاري وقد يكون هو نفسه مرتفعاً بالنسبة للسعر في ظل المنافسة . ولم أرَ بدأ من الاشارة الى هذه النقطة بالنظر لاشارة الاستاذ ليمان الى مناقشة وقعت بيننا على اثر محاضرة القاها في بيروت في مارت ١٩٥٨ راجع ص ٢١٨ — ٢٢١ .

البترول الدولي . لئن كانت قوة احتكار البترول الدولي تقوم على سياسته الموحدة في انتاج البترول وتسعيره وتسويقه في العالم ، فلا بد لقوة التعاون والتضامن بين النفط العربي والنفط السوفياتي والمصالح النفطية المستقلة عن الاحتكار من ان تقوم على العمل من اجل سياسة نفطية معادية للكارتيل الدولي شاملة جوانب الانتاج والاسعار والاسواق والنقل .

هنالك ، فيما اعتقد ، ثلاثة سبل لا غير . الاول هو السبيل الذي يقوم على سياسة الأمر الواقع ويفضي الى الاستسلام لاحتكار البترول الدولي . ويكون الاسلوب هنا مباشراً احياناً حيث تعرض الاضرار المترتبة على الاختلاف مع الاحتكار الدولي للبترول والمنافع المتأتية من الاتفاق معه في الانتاج والعوائد . وقد يكون الاسلوب غير المباشر احياناً اخرى على اساس من اشتراط شروط تعجيزية كالاجماع العربي ، على اختلاف البلاد العربية في مراحل تطورها الاجتماعي ودرجات استقلالها السياسي وامكاناتها البديلة . وهو ما يشترط شرطاً لاستمرار قطع ضخ النفط العربي الى الاسواق الدولية ، او لألغاء الامتيازات النفطية ، او لتأميم النفط . كلا الاسلوبين يؤدي الى عين النتيجة وهي ليس بالامكان ، أحسن مما كان : أي المحافظة على الوضع النفطي الراهن .

اما السبيل الثاني فيقوم على سياسة التطور التدريجي في بناء

قطاع نفطي مستقل عن احتكار البترول الدولي، بواسطة شركات النفط الوطنية، وعلى أساس من عقود المقاولة مع الشركات النفطية الاجنبية او الاتفاقيات النفطية مع الدول الصديقة . ويمتاز هذا السبيل بشيء من الواقعية ، وبعد عن الروح الثورية ، إلا انه مع ذلك لا يأخذ بنظر الاعتبار التطور التكنولوجي السريع في العالم الذي قد يوفر وقوداً أرخص من النفط قبل ان تقوى شركات النفط الوطنية العربية، التي تسير سيراً أعرج بالضرورة في ظل احتكار البترول الدولي ، على التطور في الانتـــاج والتسويق ومزاحمة الاحتكار الى درجة تمكنها من نزع « الصفة الاستغلالية » عن عقود الامتيازات المجحفة ، إن وجد امتياز غير استغلالي ابداً . ومهما كان لهذا الطريق من مزايا في الأمد البعيد ، فانه لا يصلح اساساً لمعالجة الموقف النفطي الراهن .

اما الطريق الثالث فهو طريق التأميم الموضوعي القائم على توازن القوى الحقيقيـــة في العالم ، والراسخ في طريق التطور الاقتصادي - السياسي الثوري الذي يعتبر الشعب صاحب المصلحة الحقيقية في التحرر من احتكار البترول الدولي حيثما أمكن ، وعليه تقع المسؤولية النهائية في تحمل اعبائه ، واليه يؤول جني ثماره في آخر المطاف . ويقوم شق هذا الطريق على تقنين انتاج النفط العربي ، وتأميم النفـط العراقي ، والتعاون النفطي

العربي ـ السوفياتي ضد احتكار البترول الدولي .

ان النفط العربي سلعـــة اقتصادية ذات طابع ستراتيجي وسياسي . وبهذه الصفة يستخدمها احتكار البترول الدولي لخدمة مصالحه وتحقيق اغراضه . إذ انه يحـــدد الانتاج العام ويوزعه بين الاقطار المنتجة لا على اساس العرض والطلب المحض فقط ، بل على اساس علاقاته السياسية ايضاً . مثال ذلك توقف الزيادة في انتاج النفط العراقي بعد صدور القانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ القاضي بانتزاع الاراضي غير المستثمرة من حوزة شركات النفط العاملة في العراق ، اذ جرى نمو الانتاج بوتيرة تساوي حوالي ٤٫٥ ٪ سنوياً منذ صدور القانون المذكور في حين كان معدل زيادة انتاج النفط العالمي هو حوالي ٨٫٥ ٪ سنوياً ، رغم قلة تكاليف انتاج النفط العراقي . ومن هنا ، يتأتى دور النفط في الضغط السياسي ـ الاقتصادي المقابل الذي لا بد للأمة العربية من ممارسته لتحقيق اهدافها في المعركة الحاضرة .

هنالك زاويتان يمكن الانطلاق منهما في عملية تسخير النفط العربي في الوقت الراهن . وهما زاوية الانتاج وزاوية ملكيـة رأس المال .

اما زاوية الانتاج ، فتوجد ثلاثـــة سبل لاستخدام الانتاج

للضغط على الدول المستهلكة للنفط والمساندة للعدوان . السبيل الاول هو قطع ضخ النفط قطعاً كاملاً . ولا يشك أحـــداً في فعالية هذه الوسيلة عند توفر شروط معينة أهمها حصول الاجماع العربي الحقيقي ، ويليها مدة ايقاف الضخ ، فكلما طال الأمد ، زاد الأثر والضرر على الدول التي يقطـــع النفط عنها . الا أن الاجماع العربي الجدي متعذر . كما ان مدة قطع ضخ النفط لما تسببه من تخفيض مقابل في ايرادات النفط محدودة . ويقـــدر الضرر الذي لحق اقتصاد اوروبة الغربية، من جراء ما تم قطعه من ضخ النفط العربي فعلاً ، بحوالي ٢٥٠ مليون دولار خلال شهر حزيران١٩٦٧ . اما الضرر العربي فيقدر بحوالي١١٥ مليون دولار خلال الشهر نفسه .

وعلى هذا الأساس قد يصار الى السبيل الثاني ، وهو حظر صادرات النفط العربي عن الدول الاستعمارية المساندة للعدوان : امريكا وبريطانيا والمانية الغربيـــة . إلا ان هذا الاجراء ، بخلاف قطع ضخ النفط ، يتصف بصعوبة التنفيذ العملي . إذ ان التحايل على الوعود والتعهدات التي قد تقطعها الشركات الناقلة او الشركات المصدرة بعدم ايصاله الى البلاد المقاطعة ممكن عمليـاً وعسير اثباته بالنظر للاتفـاقات السرية بين شركات النفـط الكبرى حول حصر المبيعات وتوزيع الاسواق فيما بينها ، واشتراك بعضها في نفط بعضها الآخر . مثال ذلك تملك شركة النفط البريطانية حصة مهمة تبلغ ٤٠ ٪ من اتحاد الشركات

العاملة في ايران . وهي تصدر حوالي ثلاثـــين مليون طن من النفط الايراني الى ايطالية . الا انها تملك نصف رأسمال شركة نفط الكويت ، وهي تصدر حوالي اربعين مليون طن من النفط الكويتي الى بريطانيا . وعلى هذا يكون باستطاعة شركة النفط البريطانية تحويل نفطها الايراني من سوق ايطالية الى بريطانية ، وتحويل نفطها الكويتي من سوق بريطانيا الى ايطالية . وبذلك تستطيع شركة النفط البريطانية ان تخرق حظر تصدير البترول الكويتي دون ان تستطيع الكويت البرهنة على ذلك . هذا ولدول حلف الاطلسي اتفاقيات سرية بشأن توزيع النفط العربي في حالات الطوارىء من شأنها الحد من تأثيرات خطر التصدير .

وبالنظر للآثار السلبية الذاتية لقطع ضخ النفط الكامل الشامل من جهة ، والصعوبات العملية التي تعترض تطبيق حظر صادرات النفط عن الدول المساندة للعدوان ، يصبح من الضروري التأمل في ولوج الطريق الثالث وهو تقنين انتاج النفط العربي والتعاون والتضامن النفطي – السياسي العربي – السوفياتي .

لقد قررت منظمة الاقطار المصدرة للنفط في مؤتمرها التاسع الذي عقد بمدينة طرابلس الغرب بليبيا في عام ١٩٦٥ ، دراسة امكانية تحديد الانتاج في الدول الاعضاء ، وفرض نظام للتقنين

الغاية منه ايقاف تدهور سعر البترول الخـــام ، ومنع تبديد الثروات البترولية ، ووضع حد لأساليب الضغط التي تمارسها الشركات عن طريق تهديد بعض الدول المنتجة بزيادة انتاج الدول الاخرى على حسابها .

وليس موضوع تقنين الانتاج بالشيء الجديد في صناعة البترول العالمية ؛ فالولايات المتحدة تطبقه منذ ١٩٣٣ . وذلك في اعقاب الأزمـة الاقتصادية العالميـــة التي أدت الى تخفيض اسعار البترول الأمريكي الى عشر سنتات للبرميل الواحـــد . انما الجديد هو ما يكتسبه موضوع التقنين في الظروف الراهنة من أهمية نظراً لكونه سلاحاً ماضياً في تحقيق المقاطعة النفطية لأسواق الدول الاستعمارية ، فضلاً عما يترتب عليه من فوائد جمة لتثبيت الاسعار وتعزيزها ، وحمايـــة ايرادات النفط ، ومراقبة صناعة النفط ، وتحديد الانتاج في ضوء مصالح البلد المنتج ، لا على اساس مخططات الشركات الاستعمارية [١] .

تقنين انتاج النفط انما هو عبارة عن اتفاق عدد من الدول العربية المنتجة للنفط على تحديد انتاجها ، وتحديد وتائر زيادة انتاجها السنوية . وهدف تقنين انتاج النفط العربي الآن هو

---

١ - انظر خلاصة تقرير آرثر د. لتيل عن التقنين لدول منظمة اوبيك في مجلة البترول والغاز العربي ، العدد ٢ ، ١٩٦٥ ، ص ٩٤ .

إحكام المقاطعة النفطية ضد اسواق الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية .

ولا بد ان تكون الاقطار الداخلة في الاتفاق على تقنين انتاج النفط قد حققت الاستقلال السياسي الشكلي ، ولها كيان دولي معترف به وتتمتع بحقوق السيادة الى حدٍ ما . ولذا فلا محيص عن استثناء اقطار نفط الخليج الخاضعة للسيطرة البريطانية التامة كقطر وابو ظبي والبحرين . على ان يشمل الاتفاق الدول العربية النفطية التالية : العراق والكويت ، والعربية السعودية ، وليبيا ، والجزائر .

وعلى هذا الاساس ، لا بد من ان نبدأ بانتاج النفط لهذه الدول وصادراتها الى الدول موضوع المقاطعة النفطية لأحدث سنة تتوفر عنها الاحصاءات التفصيلية لمصادر تصدير النفط واسواق تصريفه ، كما هو مبين في الجدول رقم (٩) .

ففي عام ١٩٦٤ ، بلغ مجموع صادرات العراق والكويت والسعودية وليبيا والجزائر الى بريطانيا وحدها حوالي ٤٠٫٦ مليون طن أو ما قيمته ٧٦٠٫٢ مليون دولار ؛ والى الولايات المتحدة الامريكية ١١٫٠ مليون طن أو ما قيمته ١٥٧٫٣ مليون دولار ؛ والى المانية الغربية ٣٢٫٨ مليون طن أو ٥٦٣٫٦ مليون دولار . ومعنى ذلك ان مجموع ما صدرته الدول العربية المعنية الى اسواق هذه الدول الثلاث بلغ ٨٤٫٤ مليون طن ، أو

الجدول رقم (٩)

حدود المقاطعة النفطية على اساس صادرات النفط الخام لسنة ١٩٦٤

الاقطار المصدرة	الاقطار المستوردة						المجمـــوع	
	بريطانيـة		الولايات المتحدة		المانية الغربية			
	مليون طن	مليون دولار	مليون طن	مليون دولار	مليون طن	مليون دولار	مليون طن	مليون دولار
العراق	١١٫٤	٢٢٠٫٦	—	—	٥٫٤	٩٤٫٣	١٦٫٨	٣١٤٫٧
الكويت	١٨٫٢	٣٢٧٫٨	٣٫٤	٤٧٫٩	٢٫٧	٤٠٫٨	٢٤٫٣	٤١٦٫٥
السعودية	١٫٨	٣٢٫٩	٥٫٥	٧٧٫٧	٧٫٤	١٢٧٫٧	١٤٫٧	٢٣٣٫٣
ليبيا	٩٫١	١٧٦٫٨	١٫٨	٢٧٫١	١٤٫٤	٢٤٦٫٥	٢٥٫٣	٣٥٠٫٤
الجزائر	٠٫١	٢٫١	٠٫٣	٤٫٦	٢٫٩	٥٤٫٣	٣٫٣	٦٠٫٠
المجموع	٤٠٫٦	٧٦٠٫٢	١١٫٠	١٥٧٫٣	٣٢٫٨	٥١٣٫٦	٨٤٫٤	١٫٤٨١٫١

المصدر : O P E C. Bulletin of Petroleum Statistics for 1965

١ر٤٨١ر١ مليـــون دولار في ١٩٦٤ . وتكون حصة الاقطار العربية المنتجة للنفط من مقادير تخفيض الانتاج كما يلي: العراق ١٦ر٨ مليون طن ؛ الكويت ٢٤ر٣ مليـــون طن ؛ السعودية ١٤ر٧ مليون طن ؛ ليبيا ٢٥ر٣ مليون طن ؛ والجزائر ٣ر٣ مليون طن ، بموجب صادراتها في عام ١٩٦٤ .

وعلى هذا يمكن صياغة قاعدة تقنين انتاج النفط العربي على الوجه التالي :

حجم انتاج النفط لكـل من العراق والكويت والسعودية وليبيا والجزائر في ١٩٦٦ ، ناقصاً صادرات كل منها الى الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية في نفس السنة ، زائداً زيادة الانتـاج السنوية على ان لا تتعدى ٥ ٪ = انتاج النفط المقنن لكل من هذه الاقطار .

وغني عن البيان امكان الاتفاق بين هذه الدول العربية الخمس بالنظر لضآلة التضحية المطلوبة منها وعدالتها بالمقارنة مع ابعاد الموقف الراهن الذي يتهدد وجود الأمة العربية برمتها . وان تلكأت بعض الدول العربية التي ما تزال في ظل نظم حـــكم لا تمت إلا الى القرون الوسطى ، فلا مندوحة لعمال النفط العرب في هذه الدول من اداء واجبهـــم القومي في فرض ارادتهم وارادة الامة العربية لتطبيق تقنين انتاج النفط العربي تطبيقاً شعبياً حازماً .

ان اتفاق هذه الدول العربية المنتجة للنفط على صيغة تقنين انتاج النفط فيها يمكنها من الضغط الاقتصادي الشديد لا سيما على اسواق بريطانيا والمانيا الغربية ، بالحد الأدنى من الضرر الاقتصادي الذي قد يقع عليها . لأن تقنين الانتاج ومنع التصدير الى اسواق معينة ، وإن كان قد ينطوي على احتمال خسارة بعض الدول المنتجة لبعض من اسواقها، إلا انه يميل الى تعزيز اسعار النفط الخام وبالتالي الى زيادة ايراداته .

وفي ظل نظام التقنين ، وهو تقييد الانتاج وتثبيت الاسعار ، ينشأ خطر الخسارة لبعض الاسواق من الاسباب التالية :

١ – زيادة الانتاج من قبل البلدان المصدرة للنفط والتي لا تشترك في نظام تقنين الانتاج .

٢ – ازدياد الانتاج المحلي من قبل البلدان المستوردة وخصوصاً تلك التي لديها مقدرة على التحكم بمستوى طاقتها الانتاجية .

٣ – تزايد حصة الطاقات المزاحمة كالفحم ، والغاز الطبيعي ، والطاقة الذرية والطاقة المائية في سوق الطاقة العالمية .

٤ – نقصان في نسبة نمو الطلب العالي للطاقـــة وخصوصاً للمنتوجات البترولية وذلك بسبب صعوبات تواجه بعض البلدان المستوردة من جراء حاجاتها الى التحويل الخارجي (او القطع الاجنبي) ، وايضاً بسبب تزايد فعالية استخدام طاقات اخرى كتوليد الحرارة بالقوة الكهربائية .

ولدى قيام منظمة الاقطار المصدرة للنفط بدراسة نظام التقنين الدولي ، وجد أن « باستطاعة البلدان ان تتحمل مثل هـــذه الخسارة (في الاسواق) من دون أن تخسر من عائداتها الأجمالية. وذلك لأنه من المنتظر ان يزيد نظـــام التقنين دخل البلدان المنتجة حوالي ٠٫٠٢ دولار من البرميل الواحد . ويدخل ضمن هذا الافتراض احتمال استمرار الانخفاض في الاسعار » .

« وهنالك عامل آخر وهو أنه في ظل نظام التقنين يكون الربح مباشراً بينما تكون الخسارة في المـــدى البعيد – الربح المباشر : بالنظر لعدم مرونة الطلب على النفط للمدى القريب . فان تحديد الكمية يعني ارتفاع الاسعار » . (١)

ومن الضروري التأكيد على مدى فاعلية مقاطعة الاسواق الاستعمارية الامريكية والبريطانية والالمانية بموجب تقنين انتاج

---

١ – المصدر السابق ، ص ٤٥ .

النفط العربي . إذ ان مجموع النقص المخمن في انتاج النفط العربي نتيجة لتطبيق التقنين تبلغ حوالي ١٠٠ مليون طن سنوياً تقريباً. وهذه الكمية تزيد على السعة الانتاجية غير المستغلة لصناعة النفط خارج الولايات المتحدة الامريكية . وحتى في حالة استغلال جزء من السعة الانتاجية غير المستغلة في الأمد القصير ، فان ذلك لا يتم إلا بثمن يبلغ دولاراً اضافيـــاً لكل برميل من النفط الامريكي .

ولا يخفى ما للاتفاق على تقنين انتاج النفط العربي من فائدة تنجم عن مساهمة الدول العربية في تقرير مستوى انتاجها وممارستها السياسية التدخليـــة في الانتاج لأول مرة . وتترتب على تقنين انتاج النفط العربي فرصـــة تنشأ عن ظرف استثنائي يتميز بنشوء عجز في سوق النفط الدوليـة ، أي بزيادة الطلب على العرض من النفط في العالم وبالتالي يميل نحو ارتفاع اسعار النفط الخـام .

ويمكن ان تنشأ ، عبر نضال الدول العربية النفطية لتطبيق نظام التقنين ضد الدول الاستعمارية ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط لتقوم فعلا بتوحيد السياسة النفطية العربيـة ، وتنفيـــذ المشروعات النفطية المشتركة في النقل ، والتسويق ، والتصنيع الكيماوي – البترولي ، فضـلاً عن السياسة الموحدة للانتاج والاسعار .

وهنا يثير انصار احتكار البترول الدولي وغيرهم مسألة العلاقة التنافسية بين النفط العربي والنفط السوفياتي. ألا تؤدي المقاطعة النفطية لأسواق بريطانيا والمانيا الغربية وامريكا إلى اغراق النفط السوفياتي لهذه الاسواق وحلوله محل النفط العربي؟ ألا يوحي هذا التساؤل بأن العرب والغرب هم المتضررون وأن السوفيات هم المنتفعون من المقاطعة النفطية ! والمغزى السياسي واضح : العرب والغرب ضد الاتحاد السوفياتي ! ولا يخفي ان هذا الايحاء انما هو نقيض حس ابن الشارع العربي الذى يقول صراحة : العرب والسوفيات ضد الغرب وصنيعته اسرائيل . والذي ينادي ايضاً النفـــط العربي والنفط السوفياتي ضد احتكار البترول الاستعماري .

لقـــد استخدمت شركات البترول الاستعمارية البترول السوفياتي سلاحاً لتخويف البلاد العربية والضغط عليها للرضوخ حيال تخفيض اسعار صادرات البترول العربي . إلا ان الاتحاد السوفياتي كان اول الدول المصدرة للبترول . اذ كانت صادراته الى الدول الاوروبية تعادل ١٦,٥ ٪ من الاستهلاك المحلي قبل الحرب العالمية الثانية. وهو الآن يصدر ٢٢,٩٤٩,٥٠٠ طن اي حوالي ٨ ٪ من حاجة هذه الاسواق . وهي تساهم بحوالي ٥ ٪ من صادرات البترول في العالم .

وكان انتاج البترول السوفياتي قـــد بدأ عام ١٨٦٠ تحت

سيطرة ثلاث شركات اجنبيـة استعمارية ، وتطور في ١٩٠٠ ليكون الدولة المنتجة الأولى في العالم ، حتى تم تأميمة في عام ١٩٢٠ بعد انتصار الثورة الاشتراكية في عام ١٩١٧ . ثم أصبح الاتحاد السوفياتي اول من استعمل طريقة الحفر التوربيني ، مما أدى الى انخفـاض كلفـة انتاج البترول السوفياتي من حوالي (٥٧,٣١) روبل قديم للطن عـام ١٩٥٠ ، اي (١,٩٦) دولاراً امريكياً للبرميل الى حوالي (٢١,٢٤) روبل قديم للطن اي (٠,٧٣) دولاراً في الوقت الحاضر .

إلا ان كلفة انتاج النفط السوفياتي عالية بالنسبة للنفط العربي . كما يظهر جلياً من مقارنة كلفة ٧٣ سنتاً امريكيـاً للبرميل من النفط السوفياتي مع أعلى كلفة للنفط العربي وهو الجزائري البالغـة ٤٦ سنتاً امريكياً للبرميل ، ناهيـك بادناها كلفة وهو النفط العراقي البالغة ٤,٢ سنتات للبرميل ، وفق ارقام الجدول رقم (٣) .

ويضاف الى ذلك ارتفـاع نسبة احتياطي النفط العربي وانخفاض احتياطي النفط السوفياتي الى احتياطي النفط العالمي . فكما يظهر من الجدول رقم (٢) ، ان احتياطي النفط في مجموع المعسكر الاشتراكي لا يزيد ٨,٧ ٪ ، بينما يبلغ احتياطي النفط العربي حوالي ٥٦,٥ ٪ من مجموع احتياطي النفط العالمي .

ولعل مقارنة نسبة صادرات النفط العربي والنفط السوفياتي هي التي تزيد الأمر جلاء . فبينما تبلغ نسبة صادرات النفط العربي الى صادرات النفط العالمي حوالي ٥٠ ٪ ، لا تزيد نسبة صادرات النفط السوفياتي الى صادرات النفط العالمي على ٥ ٪ . لقد بلغ مجموع صادرات الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٦٤ ، ٥٦,٤ مليون طن ، يمثل النفط الخام منها حوالي ٣٥ مليون طن والباقي من المنتجات النفطية . وكانت صادراته موزعة بين اوربة الغربية التي استوردت ٢٢,٩ مليون طن ، واسواق المعسكر الاشتراكي التي استنفدت ٢٥,٣ مليون طن ، واسواق آسية وافريقية وامريكة الجنوبية التي استوردت حوالي ٨,٣ مليون طن .

وقد توصلت دراسة منظمة الاقطار المصدرة للنفط إلى أنه : « ليس من المحتمل ان تنشط صادرات الكتلة الشرقية بسبب التقنين الدولي . وذلك لأن تضخم العرض في صناعة البترول بالاتحاد السوفياتي يتطلب توسعاً كبيراً وتكييفاً جديداً في التخطيط العام . وفي اقصى الحالات فلا ينتظر ان تتعدى الصادرات نسبة ٢٥ ٪ كنتيجة للتقنين الدولي ، مع العلم انه انه قد يحدث ايضاً تحديد في الطلب . وخلاصة القول ان هناك عائقين بالنسبة للاتحاد السوفياتي عائق العرض الذي يتطلب تكييفاً جديداً في التخطيط العام ، وعائق آخر في الطلب الذي يعود لسياسة

الدول الغربية الصناعية [1] .

ليس من خطر على النفـط العربي وصادراتـه من النفط السوفياتي ، ما دام احتياطيه اكبر وكلفة انتاجه اوطأ ، بل مصلحتهما مشتركة في انهاء احتكار البترول الدولي من خلال التضامن بين النفطين العربي والسوفياتي من أجل تقنين الانتاج وتحديد الاسعار وتوزيع الاسواق ، وفق المنافع المتبادلة ؛ وعلى اساس من تأميم البترول العربي تأميماً عملياً ناجحاً ، يحرر الاقتصاد العربي من رأس المال النفطي الاستعماري ، ويفتـح امامه طريق التطور الحر نحو الاشتراكية ، ويوفر له مستلزمات اطراد الثورة العربية حتى نهاياتها لتحقيق اهداف الأمة العربية في الدمقراطية الثورية والوحدة الاشتراكية .

---

١ - المصدر السابق ، ص ٤٦ .

الفصل الرابع

تأميم النفط العراقي

لقد جرب العراق ، منذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، اسلوبين لانتزاع حقوقه من شركة نفط العراق والشركات المتحدة معها ، وهما اسلوب (المفاوضات) واسلوب (التشريع) .

إلا انه من الضروري بيان اوجه الغبن الذي لحق العراق من جراء امتيازات النفط الحالية . توجد حتى الآن اربع اتفاقيات . كانت اولاها في ١٩٢٥ . والثانية في ١٩٣١ . والثالثة في في ١٩٣٨ . والرابعة في ١٩٥٢ . وجميع هذه الاتفاقيات عقدت في ظل الانتداب البريطاني المباشر أو في ظل الحكم العراقي التابع . ولما لم يكن الطرفان متكافئين ، أملت شركات النفط شروط الامتيازات وصاغت احكامها صياغة تخدم مصالحها . اذ نصت

اتفاقيتا ١٩٢٥ و ١٩٣١ على سيادة النص الانكليزي (المادة ٤٣) .

وقد نصت الاحكام العامة لهذه الامتيازات على قيام شركات نفط العراق والموصل والبصرة باستخراج النفط واستثماره وبيعه في مجموع مساحة العراق ، عدا المساحة الصغيرة التي كانت تستثمرها شركة نفط خانقين التي كانت تابعة لشركة النفط الانكليزية - الفارسية (البريطانية فيما بعد) . اما مدة الامتياز فقد كانت (٧٥) سنة تنتهي آخرها في عام ٢٠١٣ . ولم تنص على ضرورة تنازل أو تخلي الشركات عن بعض هذه الاراضي خلال أية فترة من الزمن . بل احتكرت الارض العراقية أو ثروتها النفطية شركة النفط البريطانية ، وشركتا سوكوني فاكيوم وستاندرد أويل أوف نيوجرسي الامريكيتان ، وشركة النفط الفرنسية ، وشركة شيل بنسبة ٢٣٫٧٥٪ لكل منها ، والمموّل - الوسيط الارمني كولبنكيان بنسبة ٥ ٪ .

كانت شركات النفط تدفع ريعاً مقداره ٤ — ٦ شلنات ذهبية للطن الواحد حتى ١٩٥٢ . حين عقدت اتفاقية مناصفة الأرباح . وقد اعتادت الشركات التهرب من التزاماتها المالية على ضآلتها . فلم تدفع الريع على أساس سعر الذهب في السوق الحرة ، بل على أساس السعر الرسمي الذي يقل كثيراً عنه ، فبينما كان العراق يتقاضى (٢٣٠) فلساً ، كانت السعودية تتقاضى حوالي ٤٢٥

فلساً ، عن الطن الواحد .

اما تطبيق اتفاقيه ١٩٥٢ فقـــد خضع لتلاعب الشركات بحسابات الكلفة كحساب الاندثار ، وتنفيق الريع ، ونفقات التحري والحفر والايجار المطلق وفوائد القروض ونفقات الدعاية الخ . وهذا التلاعب بالتكاليف من شأنه تخفيض حصة العراق من الارباح الى ما دون النصف .

وكانت الشركات مطلقة التصرف بالانتاج والاسعار . ودليل ذلك تفوق الكويت والسعودية في الانتاج على العراق رغم سبق العراق لهما بمدة طويلة من الزمن [١] . اما التحكم باسعار النفط ، فتدل عليه التخفيضات المستمرة والتي قامت بها الشركات وخاصة في الاعوام ١٩٥٨ و ١٩٦٠ .

---

١ – لقد نشرت في مجلة الايكونومست اللندنية رسالة حول هذا الموضوع في ٢٨ نيسان ١٩٥١ تحت عنوان (محادثات النفط في بغداد) وبالنظر لما تلقيه من اضواء ادرج نصها فيما يلي :

(رئيس التحرير المحترم ،

اسمحوا لي بتعليق موجز على مقالة مراسلكم المنشورة في العدد الصادر في ١٤ نيسان لأبين وجهة نظر الشعب العراقي ؟ بينما يقر مراسلكم بان معدل نمو الانتاج هو احدى شكاوي العراقيين الرئيسية ، فانه يواصل قوله إن « الحجة العراقية ... تضعفها كثيراً حقيقة خسران الشركة خسراناً بالغاً من جراء رفض العراق لاستعمال الانابيب الى حيفا » و « حقيقة وجود نقد

اما النص الخاص بـ (حق الافضلية للاكتتاب بعشرين بالمائة على الأقل) من أية اصدارية من الأسهم تعرضها الشركات على الجمهور ، فقد بقي حبراً على ورق . إذ ان شركات احتكار البترول الدولي التي تملك شركة نفط العراق والشركات المتحدة معهـا ، منحت كولبنكيان المساهمـة بنسبة ٥ ٪ من رؤوس اموالها ، في حين حرمت أهل النفط حكومة وشعباً من المساهمة فيها ، بحجة عدم اصدارها للاسهم .

بين يديه اكثر ممـا يستطيـع انفاقـه فوراً من دون أن يسبب التضخم الأخطر » .

ان هذه الحجة ذات الحدين انما هي ، في احسن الاحوال ، تفسير مؤقت لمعدل نمو الانتاج في الامد القصير . انها لا تكاد تقوى على تفسير نمو انتاج النفط الواطىء جداً الذي كان سائداً في العراق لأمد طويل ـ اوطأ الدول المنتجة للنفط في الشرق الاوسط . ولذلك، بينما تضاعف انتاج النفط الايراني وازداد انتاج النفط السعودي من لا شيء تقريباً الى حوالي ٩٢ مليون برميل، ازداد انتاج العراق بمليوني برميل فقط ، خلال الفترة في ١٩٣٨ - ١٩٤٧! فمن الواضح ، اذن ، ان حجة رفض العراقيين لاستعمال الانابيب الى حيفا انما تعجز عن تفسير هذا الميل الطويل الأمد للبطء الفائق في نمو معدل انتاج النفط ، رغم احتواء العراق على قرابة ٨ بالمئة من مجموع احتياطي النفط العالمي الثابت وجوده .

بيد ان البحث عن التفسير الحقيقي لانخفاض معدل الانتاج ينبغي ان ينصب ، اولاً ، على موقف الحكومة البريطانية للمحافظة على احتياطي النفط لحالة الحرب ، وثانياً ، على الانعدام التـام للمصافي عدا ما يخص السوق

وقد بقيت ادارة الشركات والاستخدام فيهـا ، وخاصة شؤون الادارة العليا ، منطقة حرام على أهل النفط . اذ فشلت الحكومات المتعاقبة في فرض مديرين عراقيين في مجلس ادارة الشركة يساهمون فعلاً في ادارتها .

كما بقيت شركات النفط غير خاضعة للقانون العراقي ، اذ انها غير خاضعة لقانون الشركات . وتمتـع امتيازاتها باشتراطها

المحلية في حدود الاراضي العراقيـــة . وغياب المصافي رغم تجاهله من قبل مراسلكم ، انما هو احد مطالب العراقيين ضد شركات النفط .

وعند الانتقال الى القسم الثاني من حجة مراسلكم – الضغط التضخمي الذي قد يسببه ايراد اكبر من النفط – اقر بوجود شيء من الحقيقة فيه ما دامت البلاد تحت رحمة مستغلي النظام الاقطاعي . ولكن ، لو كانت هناك حكومة مخلصة تشرع صادقة ببرنامج واسع للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وتفرض نظاماً للضرائب عادلاً وكفوءاً وفعالاً ، لما بقيت حاجة لأن تسبب الزيادة في عوائد النفط اية ميول تضخميـــة لاحقة . وبالعكس ، فان أي مشروع واسع للاستثمار في رؤوس الاموال سيؤدي ، فيما اعتقد ، الى زيادة النفقات على رؤوس الاموال اكثر من الزيادة المقابلة في سيل النقود ، بسبب من الاسعار الصاعدة للسلع الرأسمالية . وعليه ، اذا ما استثمرت الزيادة في العوائد وفق مصلحة الشعب ، فمن المحتمـــل انها تسفر عن كونها اجراء تضخمياً سالباً لا تضخمياً موجباً) .

The Economist, London, April 28, 1951, p. 977 .

التحكيم عند الخلاف ، القضاء العراقي من ممارسة حقوقه التي تمثل جانباً من سيادة الدولة على اراضيها . كما اعفيت الشركات من الضرائب والرسوم ، ولاسيما الرسوم الجمركية ، كما اعفيت صادراتها عملياً من احكام قانون مراقبة التحويل الخارجي .

وقد نصت اتفاقيه ١٩٥٢ على الا يقل الحد الأدنى للانتاج عن (٣٠) مليون طن سنوياً (م - ٥) وعلى الا تقل حصة الحكومة عن (٢٥) مليون باون استرليني سنوياً ابتداءً من ١٩٥٥ (م - ٦) . الا ان المادة السابعة نصت في حالة « القوة القاهرة » على امكانية تخفيض هذه الحدود الدنيا ، فنصت المادة الثامنة على الا تقل حصة الحكومة عن خمسة ملايين باون استرليني لأية سنة تقويمية في أية حال من الاحوال .

ونظراً لطبيعة الاجحاف التي انطوت عليها امتيازات النفط ، تبلورت مطالب الجانب العراقي في ثلاث نقاط . اولها ضرورة تنازل الشركات عن الاراضي غير المستثمرة حتى الآن . وثانيها اعادة النظر في حسابات الكلفة على ان يتم الاتفاق على الأسعار وتحديد التكاليف ونسبها وكيفية حسابها وتنفيق الريع وزيادة نسبة حصة الحكومة من الارباح على النصف . وثالثها مساهمة العراق في رؤوس اموال الشركات تطبيقاً لاتفاقية سان ريمو لعام ١٩٢٠ ، واعمالاً لنصوص الامتيازات المهملة ، وفي ادارة الشركات وتمثيل العراق تمثيلاً يمكنه من ممارسة اعمالها والاشراف عليها .

لقد انتهج الحكم الوطني الذي أعقب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ سياسة (التفاوض) مع شركات النفط العاملة في العراق لتحقيق هذه المطالب . ودامت المرحلـــة الأولى من المفاوضات ، على اختلاف عناصرهـا ، منذ الايام الاولى من الثورة حتى نيسان ١٩٦١ . الا ان اسلوب المفاوضـــات فشل في تحقيق المطالب النفطية . بل جاء مصحوباً بتخفيض الانتاج والأسعار من قبل الشركات .

ومن هنا ، جاء التحول نحو اسلوب (التشريع) لتحقيق حقوق العراق النفطية . فصدر القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ الذي انتزع ٩٩,٥ ٪ من الاراضي العراقية الخاضعة للامتيازات الاجنبية ، الا ان المادة الثالثة من هذا القانون تجيز « لحكومة الجمهورية العراقية اذا ارتأت تخصيص اراضي لتكون احتياطاً للشركات على ان لا تزيـد على مساحة المنطقة المحـــددة لكل شركة »[١]. لقد حاولت شركات النفط ، رغم عدم اقرارهـــا للقانون ٨٠ لسنة ١٩٦١ من حيث المبدأ ، استغلال هذه الثغرة فيه لنسفه من الاساس وزرع طريق تنفيذه بالألغام .

وتنفيذاً للقانون المذكور ، اعدت الحكومة عـــام ١٩٦٢

---

١ — قانون تعيين مناطـــق الاستثمار لشركات النفط رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ . الوقائع العراقية عدد ٦١٦ في ١٢ / ١٢ / ١٩٦١ .

لائحة قانون تأسيس شركة النفط الوطنية . وكان من مزايا هذه اللائحة انها منحت شركة النفط الوطنية (حصراً حق استثمار جميع المناطق التي تحتوي على الثروة النفطية والهيدروكربونية الطبيعية في العراق عدا ما هو مشمول بحكم من قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١) . وقد صاحب صدور القانون رقم ٨٠ ولائحة قانون شركة النفط الوطنية العراقية هبوط حاد في معدل زيادة انتاج النفط ، حيث بلغت الزيادة لسنة ١٩٦٢ على سنة ١٩٦١ ٣٫٠٠ ٪ فقط .

وقد صاحب اغفال كلمة (نفط) من (المنهاج المرحلي) وبالتالي خلوه من أية سياسة نفطية ، زيادة كبيرة في انتاج النفط وعوائده لعام ١٩٦٣ ، اذ ارتفعا بحوالي ١٤٫١ ٪ إلا ان النص على الالتزام بالقانون رقم ٨٠ وتشريع قانون شركة النفط الوطنية رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ ، وصدور قوانين التأميم في عام ١٩٦٤ ، جاء مصحوباً بهبوط وتأثر انتاج النفط وعوائده الى حوالي ٨٫٧ ٪ و ٥ ٪ و ٨٫٢ ٪ في الاعوام ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٦ . وجاء قانون شركة النفط الوطنية خلواً من شرط حصر الاراضي غير المستثمرة المنتزعة بموجب القانون رقم (٨٠) لشركة النفط الوطنية ، مما يجعل قانونها أقل جدية من لائحتها

السابقة [1] . « وقد اعطى ذلك الشركات الاجنبية فرصة لكي تمارس ضغوطاً من نوع جديد تستطيع عن طريقه ربط الشركة الوطنية بعجلتها وجعلها تابعاً يدور في فلكها » ، ومن ثم تجميد الشركة الوطنية تجميداً تاماً لمؤسسة مستقلة تعمـــل على انشاء صناعة نفط وطنية قائمة بذاتها دون ان تستند الى رحمة شركات النفط في العراق » [2] .

وعلى هذا الاساس بدأت المرحلة الثانية من مفاوضات العراق مع شركات النفط ما بين ٥/٢/٦٤ و ٣/٦/١٩٦٥ . وقد جرت هذه المفاوضات بكتمان تام ومن وراء ظهر الشعب . واسفرت عن (تقرير) شهير ، ومسودة اتفاقيتين ، احداهما لتعديل امتياز عام ١٩٥٢ والاخرى لتأسيس (شركة نفط بغداد) . وقد ولدتا موؤدتين بالنظر لموقف الرأي العام العراقي منهما .

ويظهر من الدراسات التي تمت لهـذا (التقرير) ولمسودتي

---

١ - لائحة قانون شركة النفط الوطنيـــة ، ملحق لنشرة وكالة الانباء العراقية رقم ٢٢٩ بتاريخ ٢٩ ايلول ١٩٦٢ .

٢ - مجلة دراسات عربيـة ، قضية النفط في العراق ، دراسة في التاريخ والستراتيجية والنتائج ، العـــدد ٨ حزيران (يونيـــو) ١٩٦٧ ، ص - ١١٩ .

الاتفاقيتين ان وفدي الحكومة وشركات النفط قد اشتركا في المنطلقات التالية :

١ــ وجود حق مسبق للشركات في الاراضي التي انتزعها القانون رقم ٨٠ منها بصرف النظر عن مبدأ سيادة الدولة على اراضيها ومواردها الطبيعية .

٢ ــ اعادة جزء من الاراضي المنتزعة الى الشركات عن طريق تطبيق المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ أو عن طريق المشاركة في اراضي اخرى مع شركة النفط الوطنية .

٣ ــ عقد اتفاقيتين منفصلتين بين كل من الحكومة وشركة النفط الوطنية ، كل على حدة ، مع شركات النفط العاملة في العراق ومع مالكيها من جهة أخرى .

٤ ــ الموافقة على الاتفاقيتين وتصديقهما في آن واحد .

لقد ترتب على هذه المقدمات والمنطلقات المشتركة بين وفدي الحكومة وشركات النفط أن آلت المفاوضات الى النتائج الرئيسية التالية :

١ ــ ابطال مفعول القانون رقم ٨٠ بصورة فعلية . وذلك باعادة اراضي ذات احتمالات نفطية خاصة الى الشركات مساحتها (١٩٣٧) كيلومتر مربع. وتشمل حقل الرميلة الشمالي وحقل

طوبة وامتداد حقل الزبير شمالاً في الجنوب بالاضافة الى حقل جنوب كركوك وجنوب باي حسن وشمال جنبور وغيره في الشمال ؛ وامتداد حقل عين زالة وحقل بطمة الغربي في منطقة الموصل . وهي تحتوي على حوالي ثلاثة الاف مليون طن من الاحتياطات الثابتة .

٢ – ابقاء نظام الامتيازات على ما هو عليه دون تعديل أو تبديل جذري رغم الاجحاف الواضح ورغم التطورات التي طرأت على الامتيازات النفطية الجديدة مع الكويت والسعودية وليبيا ، ومع الجزائر وايران بصورة خاصة .

٣ – ربط شركة النفط الوطنية بالشركات الاجنبية ربطاً يجعلها تدور في فلكها . حيث تقوم اتفاقية (شركة نفط بغداد) عملياً على تنازل شركة النفط الوطنية عن (٣٢) الف كيلومتر مربع مقابل مساهمتها بنسبة الثلث من رأس المال للشركة المذكورة مع بقاء الثلثين في حوزة شركات النفط العاملة في العراق .

لقد آلت (مفاوضات) العراق مع شركات النفط العاملة فيه الى المماطلة والتسويف دون ان تحقق حقاً من حقوق البلاد النفطية . كما واجه (التشريع) النفطي وخاصة القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ، مقاومة الشركات التي افضت الى تجميده او تعطيله ،

كما حاولت ابطال مفعوله القانوني ايضاً . وهـذه النتيجة ، فيما اعتقد ، منطقية وطبيعية ، مـــا دام احتكار البترول الدولي المتمثل في شركة نفط العراق والشركات المتحدة معها هو المهيمن على ثروة العراق النفطية وآباره المنتجة فعلاً . اذ ان شركات النفط قادرة، بحكم وجودها وقوتها الاحتكارية واجهزتها المتنوعة الداخلية والعالمية ، على استغلال ما يقتضيه انشاء قطاع نفطي وطني مستقل عن الشركات وآبارهـا المنتجة حالياً ، من وقت طويل وإعداد كبير ، لإجهاضه ، ما دام كيانها الاساسي قائماً في البلاد ومهيمناً على ثروته النفطية الأصلية [1] .

لقد صدر قانون تخصيص مناطـــق استثمار النفط لشركة النفط الوطنية العراقية رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٧ في ٦ / ٨/ ١٩٦٧ ، في نفس الوقت الذي كانت فيه هذه الرسالة ماثلة للطبع . وقد حصر القانون رقم (٩٧) جميع المناطق النفطية الخارجة عن حدود القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ بشركة النفط الوطنية العراقية . كما انه استثنى من حكم المادة الثالثة من القانون رقم (٨٠) ، الخاصة بجواز تخصيص مناطق احتياطية لمناطق الآبار المنتجة التي تستغلها شركات النفـــط العاملة في العراق ، ومساحة كل منهـــا حوالي ١٩٣٧ كم٢ ،المناطق التي توجد فيها حقول مكتشفة للنفط . وحرم طريق الامتياز او ما في حكمه ، لاستثمار النفط العراقي استثماراً جديداً . واكد على ان الاستثمار النفطي عن طريق التعاقد لا يؤثر على حقوق الملكية العامة للمواد النفطية والهايدروكاربونية. وعين طريق الاستثمار النفطي لشركة النفط الوطنية العراقية اما بـ (الاستثمار المباشر)، وإما عن طريق الاشتراك مع الغير) .

لقد مضت تسع سنوات على ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وهي تحاول تحقيق حقوق العراق النفطية من خلال (المفاوضات) و (التشريعات). إلا ان النتيجة العملية كانت فشل العراق في تحقيق اي من حقوقه

= تكمن أهمية هذا القانون رقم (٩٧) في تخليه عن منطوق (تقرير مفاوضات النفط) ومسودتي اتفاقيتين تعديل امتيازات النفط وتأسيس شركة نفط بغداد . كما تكمن في تطويره ومعالجته لبعض نقاط الضعف الناجمة عن القانون رقم (٨٠) إلى حد ما . وهو بهذا المعنى خطوة الى الامام على طريق التحرر النفطي من حيث المبدأ . الا ان قيمته الحقيقية تتوقف على التطبيق السليم .

وعلى هذا الاساس ، لا بد من ابداء بعض الملاحظات التي قد تعين على انتهاج السبيل العملي السليم في التطبيق ، وهي (١) ضرورة الاصرار على تطبيق ما بقي من المادة الثالثة من القانون رقم (٨٠) في المادة الثانية من القانون رقم (٩٧) كجزء من تسوية عامة مع شركات النفط العاملة في العراق تحقيقاً لحقوقه المشروعة في خلافاته معها . وإلا فكان من الأرجح الغاء حكم المادة الثالثة من القانون رقم (٨٠) ، إذ ان تعديلها يضمن استمرار مبدأ الامتياز لا على الآبار المنتجة حالياً فحسب ، بل على المناطق الاحتياطية للنفط ايضاً. (٢) ضرورة استبعاد شركات النفط العاملة في العراق من الاستثمار عن (طريق الاشتراك مع الغير) . بخلافه سيبقى احتكار شركات النفط العاملة في العراق للثروة النفطية الوطنية قائماً بشكله القديم (الامتياز) وبشكله الجديد (المشاركة) . لذلك ، فالمصلحة الوطنية تقتضي ان تطبق كلمة (الغير) على طريق عقد اتفاقية تعاون نفطي وفني لانشاء قطاع نفطي وطني مستقل مع احدى الدول النفطية الصديقة ، او على طريق عقد المقالة مع بعض شركات النفط المستقلة عن احتكار البترول الدولي. (٣) وفي جميع الاحوال ، لا بد من اعادة النظر في شركة

النفطية تحقيقاً عملياً يؤتي ثماره من جهة ، وسبق الدول النفطية الأخرى الأكثر تخلفاً والأقل تحريراً منه في زيادة انتاجها ، لاسيما ايران والسعودية والكويت ، وفي تطوير بعض الصناعات البترولية ـ الكيمياوية وخاصة صناعة الأسمدة ، وفي عقد امتيازات ذات شروط افضل من الامتيازات الحاليـــة ، لا سيما مع فرنسة وايطاليا واليابان ، من الجهة الاخرى .

وهذه التجربـة تؤكد مرة اخرى وجود طريقين نفطيين : طريق مجابهة شركات النفط وانتزاع حقوق البلاد بالسيطرة على منشآتها المنتجة ، أو طريق الاستسلام لها وكسب فتات «المشاركة» التي تسمح بها .

اذن ، لا بد من اللجوء الى الحـــل النهائي والدواء الاخير

النفط الوطنية العراقية ، قانوناً وجهازاً وسياسة ، لتكون على المستوى اللازم للقيام بمهمة بناء قطاع نفطي وطني مستقل .

إن السبيل السليم لتطبيق هذا القانون تطبيقاً حازماً يقـــوم على شل مقاومة شركات النفط له . وذلك من خلال ضغوطها السياسية والاقتصادية على العراق وعلى الشركات المستقلة التي يحتمل ان تشارك معه في تطبيقه . ويتم ذلك عن طريق قيام شركة النفط الوطنية العراقية بالاستثمار المباشر قـــدر الامكان ، وبالاستناد الى اتفاقية تعاون نفطي وفني من احـــدى الدول النفطية الصديقة قدر الحاجة .

باتباع اسلوب التأميم الموضوعي ، بعد فشل اسلوبي (المفاوضات) و (التشريعات) خلال سنوات ما بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ .

تتمثل قوة احتكار البترول الدولي في امتلاكه لحوالي ٩٠ ٪ من وسائل انتاج النفط وتسويقه خارج الولايات المتحدة الاميركية والعالم الاشتراكي ، ٦٢٪ من النفط الخام، و٤٠٪من ناقلاته في العالم الرأسمالي ، وسياسته الموحدة في حماية مصالحه في الانتاج والاسعار والارباح الاحتكارية، والدعم الذي يلقاه من بعض الدول الإستعمارية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا. وقوة احتكار البترول الدولي هذه تفرض تعبئة جميع الطاقات والقدرات الممكنة لمقارمته مقاومة فعالة بإحداث تحولات جذرية في صناعة النفط العربية. ومن هنا، يبرز الجانب النظري لأهمية التأميم الجماعي للنفط العربي . اذ لو كان التحول عملياً لكانت النتائج لا تعدو احد احتمالين : الأول انهيار كارتيل البترول الدولي ككارتيل وتحوله الى مؤسسة تجارية تتعامل بتجارة النفط كأي سلعة أخرى مؤدية دور الوسيط بين صناعة النفط العربية المؤممة والاسواق الدولية . والثاني نشوب حرب استعمارية جديدة مآلها : إما نهاية الاستعمار الجديد وانتصار الاشتراكية على نطاق عالمي ، وإما الاحتلال المباشر للدول العربية لحماية المصالح الاستعمارية.

إلا اننا لو طبقنا شرط الجماعية في العمل من اجل التحرر من الاستعمار السياسي ، لبقيت جميع البلدان العربية ، بل وغير العربية ايضاً ، تحت الحكم الاجنبي الى الآن . إلا أن سنة التطور الفعلي لا تشترط الجماعية . بل تنشأ الثورة الوطنية ضد الاستعمار وتنتصر حيثما تتوفر الشروط الموضوعية والذاتية للنجاح . ومن هنا كان قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر ضد الاستعمار البريطاني ، ثم انتشرت آثارها على البلاد العربية التي نضجت ظروف الثورة على الاستعمار فيها . فكانت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، والثورة التقدمية في سورية . وقس على ذلك ، التحولات الاجتماعية الرئيسية المتمثلة في حركات الاصلاح الزراعي والتأميم . فهي الأخرى نشأت في قطر عربي معين ثم انتشرت الى الاقطار الأخرى .

وعملية تأميم النفط لا تشذ عن سنة التطور . فإنها لا بد بادئة في البلد الذي تتوفر فيه الشروط الموضوعية والذاتية لنجاحه . ثم تنتشر الى مجموع الوطن العربي آخر الامر . فإن وجد بلد عربي تتوافر فيه شروط نجاح التأميم اكثر من غيره فهو العراق . لأنه اقدم البلدان العربية المنتجة للنفط في بداية انتاجه ، وفي بداية استقلاله السياسي ، وفي تطور ملاكاته الادارية والفنية ، وفي توافر موارده الاقتصادية الأخرى ، وفي خاصية شعبه الثورية التي تؤثر العمل الطموح والتضحية الوطنية الهادفة .

لكن ، لِمَ ينبغي تأميم النفط العراقي ؟ وما هي صيغ التأميم المقترحة ؟ وما هي امكاناته العملية أو شروط نجاحه الأساسية ؟

اعتقد ان المبدأ العام لتأميم النفط العراقي أصبح مقبولاً ومعبراً عن ارادة الاغلبية الساحقة من الشعب العراقي ، لاسيما في صيغته العامة المعروفة (القطاع النفطي هو أهم قطاع لا في الاقتصاد الوطني فحسب ، بل في الستراتيجية السياسية على المدى الطويل ، مما يقتضي التعامل مع شركات النفط العاملة في العراق وفق مخطط طويل الأمد سياسي ، اقتصادي ، عسكري ، داخلي ، عربي ، ودولي لتأميم النفط في الظروف المؤاتية) .

ولكن لماذا حصل ما يقرب من الاجماع على قبول التأميم من حيث المبدأ ؟ لأن الخصائص السلبية التسع التي تتصف بها صناعة النفط العربية في ظل احتكار البترول الاستعماري تتجسد أشد ما تتجسد في صناعة النفط العراقية . إن قدم صناعة النفط العراقية ونضجها للتأميم هو الذي يجعل التأميم وحده القادر على تحويل نقمة النفط على الشعب العراقي الى نعمة من جميع الوجوه السياسية والاقتصادية والعسكرية .

ويمكن اجمال شروط التأميم الصناعي الناجز للاستثمار الاجنبي النفطي الناضج في أربعة عوامل رئيسية هي :

١ – بلوغ التركيز الاقتصادي للاستثمار الأجنبي حداً يكون معـــه خطراً جدياً على سيادة الدولة الاقتصادية والسياسية . ويتضح ذلك من الحقائق التالية :

أ – تمثل قيمة انتاج النفط العراقي حوالي نصف قيمته من الناتج الجغرافي العراقي (اي من كل مـا ينتج داخل الحدود العراقية) وهو يمثل حوالي ربع قيمة الناتج أو الدخل الوطني تقريباً .

ب – تمثل ايرادات النفط معظم ميزانية الخطة الاقتصادية الفعلية .

حـ – تمثل ايرادات النفط حوالي نصف ايرادات الميزانية الاعتيادية الحقيقية .

وأي خطر اكبر على السيادة الاقتصادية من خطر شركات النفط الاستعمارية الـتي تلعب هـذا الدور كله بشكل مباشر ومشروع فقط !

٢ – عجز شركات النفط العاملة في العراق عن تطوير الموارد النفطية العراقية تطويراً يتناسب مع احتياطي النفط العراقي . وعجزها عن القيام بتطوير صناعة تصفية النفط والغاز الطبيعي والتصنيع البترولي ـ الكيمياوي . اذ انه استناداً الى ارقام هذه

الشركات نفسها ، يكوّن احتياطي النفط العراقي حوالي ٣٢٠٠ مليون طن أو ٧٫٧ ٪ من مجموع احتياطي النفط العالمي ، بينما يمثل انتاج العراق حوالي ٤٫١ ٪ من مجموع انتاج النفط العالمي . وهذا يعني ان الشركات حالت دون استخراج حوالي النصف من قابليات احتياطي النفط العراقي . ولذلك بقي العراق وفق سياسة احتكار البترول الدولي متخلفاً حتى في صناعته النفطية رغم ضآلة تكاليف انتاجه البالغة حوالي ١٥ فلساً للبرميل الواحد ، وجودة نوعية نفطه ، وارتفاع نسبة الارباح التي يحققها الى رأس المال المستثمر في انتاجه ، البالغة حوالي ٦٦ ٪ .

كما ان شركات النفط لم تساهم في تطوير صناعة التصفية وتصدير المنتجات النفطية التي تزيد من دخل العراق وترفع من مستوى تطوره الصناعي . بل كان لها مشروع تأسيس مصفى بسعة أربعة ملايين طن سنوياً لغرض التصدير في اواخر العهد الملكي . الا انها سرعان ما تخلت عنه في العهد الجمهوري . وقد يكشف التاريخ يوماً عن دورها في عرقلة وتجميد مشروع مصفى البصرة الذي كان من المفروض انجازه وشروعه بالانتاج الآن . اما الغاز الطبيعي فلا يزال يحترق هباءً . إذ ان كمية الغاز المحروق حسب تقديرات شركات النفط نفسها تناهز ٩٦ مليون قدم مكعب في اليوم

بالنسبة لشركة نفط البصرة [1] . واما التصنيع البترولي الكيمياوي ، فقد سبقتنا فيه حتى الدول النفطية المتخلفة كالكويت مثلاً .

٣ – قيام الاستثمار الاجنبي على نمط من الانتاج ومراحله واسعار منتوجاته يجعله دولة اقتصادية مستقلة داخل الدولة تعمل وفق مصالح وعوامل اقتصادية – سياسية خارجية لا تمت الى الوطن والشعب والأمة العربية بأية صلة ، وبالتالي تحول دون امكان قيام التخطيط الاقتصادي العالمي الذي يؤول من حيث النتيجة الى تصفية الاستثمار الاجنبي ، الأمر الذي يجعل هذا الاخير يعمل على تخريب التخطيط والتطور الاقتصادي من الداخل وبكل الوسائل .

٤ – كون الاستثمار الاجنبي في تطوير الثروة النفطية عملاً امتيازياً احتقارياً يحقق ارباحاً استغلالية تستوعب المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال العراقي . ويحجب تحويله الى خارج البلاد عن الاقتصاد الوطني كل منافع الاستثمار الثانوي وعملية التفاعل بين الاستثمار المحجوب ومستوى الاستخدام والدخل أو ما يسمى اقتصادياً

---

١ – عبد اللطيف الشواف ، حول قضية النفط في العراق ، المكتبة العصرية بيروت ١٩٦٧ ، ص ٨٣ .

بتأثير (المضاعف) من جهـــة ، وبين الدخـل المحجوب ومستوى الاستثمار التكميلي أو ما يسمى اقتصادياً بـ (المعجّل) من الجهة الاخرى .

لئن كانت هذه هي الاسس الرئيسية لإقرار مبـــدأ تأميم النفط العراقي ، فما هي صِيَغه العملية المختلفة ؟

من الممكن تصنيف صيغ تأميـــم النفط العراقي الى اربع صيغ . الصيغة الاولى تقـــوم على اساس التأميم الكلي لمجموع رؤوس اموال شركات النفط العاملة في العراق . وهذه الصيغة ، على مالها من مزاياها الواضحة ، تستلزم مستوى معيناً من تقنين انتاج النفط العربي لدعم تأميم النفط العراقي من خلال ما يسببه من عجز في سوق النفط الدوليـــة ييسّر تصريف النفط العراقي المؤمم . كما يقتضي مستوى عاليـــاً من التضامن الكفاحي على الصعيدين الشعبي والرسمي . وكذلك يستدعي درجة عالية من التقشف الاقتصادي الذي ينبغي ان يتحمله الشعب خلال اولى مراحل التأميم الكلي وادوار مقاومة احتكار البترول الدولي له .

اما الصيغة الثانية لتأميم النفط العراقي فيمكن تسميتها بالتأميم الجزئي غير الموحد . وهذا يشمل جميع رؤوس الأموال الامريكية والبريطانية والهولندية والفردية ، ويستثني فقط مساهمة رؤوس الاموال الفرنسية . وهذه الصيغة تقتضي ،

درجة اقل من تقنين انتـــاج النفط العربي ، والتضامن الشعبي والرسمي ، والتقشف الاقتصادي السليم .

والصيغة الثالثة لتأميم النفط العراقي انما هي التأميم الجزئي الموحد . وهذا ينحصر في تأميم احدى شركات النفط الثلاث العاملة في العراق ، كتأميم شركة نفط البصرة [1] أو شركة نفط العراق (كركوك) . وتستلزم صيغة تأميم شركة نفط البصرة الحد الأدنى من تقنين انتاج النفط العربي (اي مـا تم بالفعل بموجب اغلاق قناة السويس وما انقطع من النفط بسبب العدوان الاستعماري – الاسرائيلي الاخير ، والتضامن الشعبي والرسمي ، والتقشف الاقتصادي السليم . وذلك بالنظر لضآلة نسبة انتاجها ورأسمالها المدفوع الى مجموع انتاج شركات النفط العاملة في العراق ورؤوس اموالها . فإنتاج شركة نفط البصرة لا يزيد على ثلث مجموع انتاج النفط الخام في العراق ورأسمالها المدفوع البالغ ١٢,٤ مليون باون استرليني لا يزيد على ١٢ ٪ من مجموع رأس المـــال المدفوع لشركات: نفـط العراق والبصرة والموصل البالغ ١٠٨,٥ مليون باون استرليني .

والصيغة الاخيرة لتأميم النفط العراقي تقـــوم على اساس

---

١ – راجع محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، حول السياسة النفطية ، ص – ٢٨١ – ٣٠٣ ولاسيما ٢٩٩ – ٣٠٣ .

استيعاب الطبيعـــة السياسية للمعركة الحاضرة . وعليه تقصر التأميم على حصة رؤوس الاموال الامريكية والانكليزيـــة لشركات النفط العاملة في البـــلاد . وتشمل الحصة الامريكية ٢٣٫٧٥ ٪ والحصة الانكليزية المباشرة ٢٣٫٧٥ ٪ يضاف اليها حصتها البالغة ٤٠ ٪ من رؤوس أموال شركة رويال دج شيل والبالغة حوالي ٩٫٢٧٥ ٪ فيكون مجمـــوع رؤوس الاموال الخاضعة للتأميم بموجب هـــذه الصيغة حوالي ٥٦٫٧٧٥ ٪ من مجموع رؤوس امـــوال شركات النفط العاملة في العراق . ومن الطبيعي ان تقتضي هذه الصيغة، درجة من درجات تقنين النفط العربي وهي الحاصلة بالفعل وإن لم تكن بالتخطيط . إلا انهـا تستلزم قيـــام التضامن الشعبي – الرسمي ، وتخطيط التقشف الاقتصادي السليم .

لا حاجة لأن نتوقف طويـلاً عند المقارنة بين هذه الصيغ الاربع ، لأنها لا تكوّن بدائل كاملة تعوض احداهـــا عن الاخرى . بل انها تمثـــل مراحل مختلفة لعملية تأميم النفط العراقي . فقد يبدأ التأميم بالصيغة الاخيرة وينتهي الى الصيغة الاولى .

ولذا فمن الضروري التركيز على الامكانات العملية للبدء بتطبيق صيغة تأميم حصتي اميركا وبريطانيا من رؤوس اموال شركات النفط العاملة في العراق .

من الواضح ان لا وجود لمانع قانوني يحول دون هذا التأميم بالنظر لأنه حق من حقوق سيادة الدولة على مواردها الاقتصادية وفق قرار هيئة الامم المتحدة وحكم محكمة العدل الدولية . الا أنه من المجدي مناقشة نقطتين يمكن اثارتها هنا . الاولى تخص جواز التأميم الكلي ولكن عدم جواز التأميم الجزئي . إلا ان هذه النقطة غير قانونية لأنها تخالف القاعدة القانونية القائلة : « ما يجوز كله يجوز بعضه »[1]. والثانية تخص التعويض

---

١ – لقد عرف الاستاذ الدكتور عبد الرزاق احمد السنهوري ، في الجزء الثامن من كتابه (الوسيط في شرح القانون المدني) حول حق الملكية ، التأميم بقوله : «و التأميم ايضاً قيد يرد على حق الملكية، فتنزع الدولة ملك الشخص جبراً عنه ، ويؤول الملك للدولة في مقابل تعويض يتقاضاه المالك . وينصب التأميم عادة على ملكية مشروع خاص باعتباره اداة من ادوات الانتاج، فينقل المشروع من نطاق الملكية الخاصة الى نطاق العامة » . ويفصل السنهوري طرق التأميم الثلاث. فتشمل «الطريقة الاولى » نقل ملكية المشروع مباشرة الى الدولة فتزول شخصيته الاعتبارية ويتخذ شكلاً قانونياً جديداً . و «الطريقة الثالثة» التي تختص بها المرافق العامة انما هي التأميم بحسب الالتزام. وذلك في صورة استيلاء الحكومة على المرافق العامة التي عهد بأدارتها الى الملتزمين ، بعد نهاية مدة الالتزام او في اثناء هذه المدة . اما عن الطريقة الثانية للتأميم، وهي ما نقصد الاستناد اليه « فيقول السنهوري عنها «احتفاظ المشروع بكيانه كما كان قائماً قبل التأميم ويقتصر الامر على نقل ملكية الاسهم الى الدولة كلها او بعضها ، فتنتفع الدولة بما كان ينتفع به المساهمون ، مع بقاء شخصية المشروع الاعتبارية قائمة ، ومع احتفاظ الشركة بنظامها القانوني . وتمثل ذلك في تأميم البنوك وشركات التامين والتأميم الجزئي لبعض الشركات الخ ...» المبحث ٢٣٨٦، ص ٦٢٦ – ٦٣٠.

والقدرة على دفعه . فإن مشروعية التأميم تتوقف على القدرة على تعويض رأس المال المؤمم . وهنا لا بد من الملاحظة بأن مجموع رأس المال المدفوع لشركات النفط العاملة في العراق يبلغ ١٠٨٫٥ مليون باون استرليني، بينما تبلغ قيمة رأس المال المؤمم، وهو ما يساوي ٥٦٫٧٧٥ ٪ من المجموع حسب الصيغة الرابعة للتأميم ، ٦١٫٦ مليون باون استرليني . (وبالنظر لانعـــدام وجود اسهم تصدرها شركات النفط العاملة في العراق ، يصار الى القيمة الدفترية لموجوداتها ناقصاً الاندثار ، عند اجراء تقييم رأس المال المؤمم) . اما عن القدرة على دفع هذا التعويض ، فاكتفي باقتباس تقديرات السيد عبد اللطيف الشواف لما يستحقه العراق على شركات النفط من فروق حسابات ايراداته خلال ١٩٥٥ — ١٩٦٥ ، وذلك كما يلي :

« بلغت طلبات الحكومة عن الفروقات الماليـــة المتعلقة بحسابات الكلفة والخصم والاسعار للمدة من سنة ١٩٥٥ الى ١٩٦٠ مبلغاً قدره ٣٦,٦٧٦,٣٥٠ دينار ... اما فروقات السنين من ١٩٦١ الى ١٩٦٥ فلم تقـــدم الحكومة الى الشركات اخطارات بشأنها ، ولكن اذا اخذنا معدل السنين السابقة مضافاً اليه زيادة سنوية بنسبة الانتاج فستكون ٥٨٫٥ مليون دينار تقريباً... ومن ذلك كله يتبين ان مجموع الفروقات يخمن بـ ٩٥ مليون »[1].

---

١ — عبد اللطيف الشواف ، المصدر سابق الذكر ، ص - ١٨٣ .

كما انه من الواضح ايضاً امكان ادارة المنشآت النفطية حتى في حالة عـــدم تعاون المساهمين الآخرين (فرنسة وهولندة وكلبنكيان) من الزاويتين الادارية والفنية. إذ ان ما حصل من خبرة وملاكات عراقية نفطية كافية لاداء هذه المهمة . وما قد يحتاجه العراق من خبر وملاكات اضافية فبامكانه استئجارها بثمن . وخير دليل على ذلك نجاح العراق، باستلام ادارة مصفى الدورة في بغداد في مستهل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ومع ذلك تبقى عقبتان اقتصاديتان مترابطتان . وهمـــا تسويق النفط العراقي المؤمم ، وادارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه خلال المراحل الأولى للتأميم والادوار الاولى لمقاومته من قبل احتكار البترول الدولي . ويتجلى الترابط بين هاتين العقبتين من التفاعل فيما بينهما . فكلما تيسر امكان تسويق نسبة اكبر من انتاج النفط العراقي المؤمم ، على قدر ذلك تتيسر ادارة الاقتصاد الوطني بدرجة اقل من التقشف . وكلما زادت درجة الاقتصاد في الانفاق غير الضروري على المستوى الرسمي والشعبي على قدر ذلك يتيسر تسويق النفط العراقي المؤمم في الخارج ، إذ يصبح العراق أقدر على دخول اسواق النفط بسعر منافس لغيره من مصادر النفط الخام في العالم .

وتسهيلاً للبحث والمناقشة ، لنفترض ان تأميم حصة انكلترة وامريكة قد جرى على اسس منها :

١ – اخضاع شركات النفط العاملة في العراق لقانون الشركات العراقي .

٢ – الزام اصحاب الحصص الفرنسية والهولندية والفردية بتقاضي حصصهم من النفط عيناً .

٣ – التزام العراق بتطبيق منهج تقنين انتاج النفط العربي ومنع تصدير النفط العراقي الى اسواق بريطانيا والمانيا الغربية واميركا .

وعلى هذه الاسس يكون انتـــاج العراق المقنن من النفط الخام حوالي ٥٠ مليون طن خلال العـــام الاول من التأميم . وتكون حصة النفط العراقي المؤمم من هذا الانتاج حوالي ٢٨ مليون طن او حوالي ٥٦٫٧ ٪ منه . وبموجب تطبيق الامتيازات الحالية على حصة فرنسة وهولندة وكلبنكيان يكون باقي النفط البالغ ٢٢ مليون طن مناصفة بين العراق وبينهم . ولذا يصبح مجموع النفط الخـام المتاح للعراق حوالي ٣٩ مليون طن تقريبـاً .

ولنتأمل في مسألة تسويق الـ ٣٨ مليون طن من النفط المؤمم على أساس من الاسواق النفطية المتاحة والايرادات المالية المتأتية في ثلاث حالات .

اولاً: الحالة القصوى – يظهر من دراسة الجدول رقم (١٠)،

الجدول رقم (١٠)

امكانيات تسويق النفط العراقي المؤمم والمقايضة التجارية في ١٩٦٤ و ١٩٦٥

القطر	صادرات النفط العراقي مليون طن ١٩٦٤	صادرات النفط العالمي مليون طن ١٩٦٤	استيرادات العراق مليون دينار ١٩٦٥
ايطالية	٧٫١	٥٥٫٢	٥٫٣
فرنسة	٨٫٦	٤٩٫٣	٢٫٣
هولندة	٠٫٣	٢٣٫٤	٣٫٠
السويد	٠٫٥	٣٫٥	٣٫٤
النرويج	٠٫٥	٢٫٧	٠
الدنمارك	٠٫١	٣٫٠	٠٫٩
بلجيكاولكسمبورج	١٫٩	١٣٫٣	٦٫٦
مجموع اوربة الغربية	١٩٫٠	١٥٫٤	٢١٫٥
اليابان	٢٫٩	٦١٫٤	٩٫١

تركية	١,٧	٣,٤	٠,٦
سيلان	—	١,٢	٤,٢
الهند	—	٦,٦	٣,٠
الباكستان	—	٤,٨	٠,٩
سوريا	٢,٠	٢,٠	٢,٣
لبنان			٣,٧
الاردن			٠,٨
مجموع آسية	٦,٦	٧٨,٢	٢٤,٦
يوغوسلافية	٠,٣٥	٠,٨	١,٦
بولندة	—	٣,٢	٧,٤
بلغارية	—	٢,١	١,٢
المانية الديمقراطية	—	٤,٩	١,٣
مجموع اوربة الشرقية	٠,٣٥	١١,٠	١١,٥
المجموع العام	٢٥,٩		٥٧,٦

المصدر OPEC Annual Bulletin of Petroleum Statistic,

ومن دراسة تفصيلية لأسواق النفط العراقي لعام ١٩٦٤ ، ان مجموع ما استوعبته الاسواق المختلفة منه بلغ ٢٥,٩ مليون طن، بعد استثناء اسواق بريطانية والمانية الغربية وامريكة . وحتى اذا ما استثنينا حصة السوق الفرنسية والهولندية من صادرات النفط العراقي في تلك السنة ، لبلغ ما استوعبته الاسواق الباقية حوالي ١٧ مليون طن . هذا وبامكان العراق زيادة تصديره من النفط الخام الى هذه الاسواق لسببين . الأول هو ان نسبة النفط العراقي الى مجموع استهلاكها واطئة جداً . مثال ذلك ايطالية التي استوردت ٥٥,٢ مليون طن من النفط الخام في عام ١٩٦٤، لم تزد صادرات النفط العراقي اليها على ٧,١ مليون طن في نفس السنة . ثم فرنسة التي كانت تستورد ٤٩,٣ مليون طن ، بلغ النفط العراقي المصدر اليها ٨,٦ مليون طن في نفس السنة . كذلك الحال في اليابان التي استوردت حوالي ٦١,٤ مليون طن ، بلغت صادرات النفط العراقي اليها ٢,٩ مليون طن فقط .

اما السبب الثاني فهو ارتفاع استيراد العراق من اسواق هذه البلدان . ومن هنا تنشأ المصلحة المتبادلة التي تحمل هذه البلدان ، عبر المفاوضات والاتفاقات التجارية ، على زيادة استيراداتها من النفط العراقي المؤمم لقاء الحفاظ على مستوى استيرادات العراق منها ، بل وزيادتها بعض الشيء على حساب استيراداته السابقة من الاسواق البريطانية والامريكية والالمانية، موضوع المقاطعة الاقتصادية . ولنفترض ان الزيادة في تصدير النفط الخام العراقي

المؤمم الى هذه الاسواق لا تعدو الزيادة الطبيعية لاستهلاكها منه خلال العامين الماضيين ، أو ١٠ ٪ سنوياً ، عندئذ يرتفع مقدار النفط المصدر الى اسواق العراق التقليدية الى حوالي ٢٠ مليون طن .

اما المجموعة الاخرى من الاسواق الجديدة للنفط العراقي المؤمم ، فتتكون من الاقطـــار الآسيوية التي يستطيع العراق ان يقايضها النفط الخام لقاء استيراداته منها وهي سيلان والهند والباكستان . استوردت هذه الاقطار ما يعادل ١٢,٦ مليون طن من النفط الخام في ١٩٦٤ من خارج العراق . كما تتكون من عدد من الاقطار الأوربية الاشتراكية (عدا الاتحاد السوفياتي) التي يستورد العراق منها بمبالغ مهمـــة وعلى الاخص بولندة ويوغوسلافية وبلغارية والمانية الديمقراطية . استوردت هـــذه الاقطار ما مجموعه ١١ مليون طن من النفط السوفياتي في ١٩٦٤ . وعلى هذا الاساس ، بلغ مجموع ما استوردته هـــذه المجموعة من الاقطار الاسيوية والاشتراكية حوالي ٢٣,٦ مليون طن في عام ١٩٦٤ .

هنالك مصلحة مشتركة بين هذه الاقطار في الحفاظ على سوق العراق لصادراتها وللعراق في فتح اسواقها لصادرات نفطه المؤمم . كما هنالك مصلحـــة للاتحاد السوفياتي المصدر الرئيسي لهذه الاقطار بالاتفاق مع العراق على قيام الاخـــير بتجهيزها

بالنفط الخام المؤمم، اضعافاً لمركز احتكار البترول الاستعماري المناهض الرئيسي للاشتراكية والبترول السوفياتي ، ودعماً للنفط المؤمم من جهة ، ولانخفاض تكاليف نقل النفط العراقي الى هذه الاسواق ولا سيما الآسيوية منها ، من الجهة الاخرى .

ويظهر مما تقدم ان العراق في حالة الحد الاقصى يستطيع تسويق مجموع انتاج نفطه المؤمم البالغ ٣٨ مليون طن. وعلى اساس الاسعار السائدة قبل أزمة الشرق الاوسط الراهنة ، وبصرف النظر عن الآثار الايجابية لتقنين انتاج النفط العربي على الاسعار ، يبلغ ايراد العراق من نفطه المؤمم ومن حصته من ارباح النفط غير المؤمم حوالي ١٦٠ مليون دينار[1]. وواضح ان هذه تزيد على ايرادات العراق المتوقعة من النفط للعام الحالي وقبل العدوان الاسرائيلي – الاستعماري على الأمة العربية.

ثانياً : الحالة الدنيا – يقتصر النفط العراقي المؤمم وحصة العراق من انتاج النفط غير المؤمم ، في هذه الحالة ، على اسواقه التقليدية ، عدا الاسواق البريطانية والامريكية والالمانية. وهذه الاسواق تشمل ، حسب أهميتها : ايطاليا ، واليابان،

---

١ – جرى حساب الايرادات على اساس أن يكون سعر النفط الخام العراقي المؤمم خمسة دنانير للطن ، اما كلفة الانتاج ، بما في ذلك النقل حتى الحدود العراقية أو ميناء البصرة ونسبة من الخصم على سعر النفط ، فجرى على أساس ثمانمائة فلس للطن .

وبلجيكا ولوكسمبورج ، وتركيـــا ، والسويد ، والنرويج ، والدانمارك ، ويوغوسلافيا . ويبلغ ما استوردته هذه الاسواق من النفط العراقي في ١٩٦٤ زائـــداً النمو الطبيعي للاستهلاك حوالي ٢٠ مليون طن .

وحتى في هذه الحالة، تبلغ ايرادات العراق من النفط المؤمم وحصته من ارباح النفط غـــير المؤمم حوالي ٨٠ مليون دينار سنوياً . وهذا الايراد يقل عن ايرادات النفط المخمنة في قانون الميزانية للسنة المالية الحالية بحوالي ٦٠ مليون دينار .

وهنـا يأتي دور ادارة الاقتصاد الوطني باستثمار السعات الانتاجية الصناعية والزراعية الى الحد الاقصى الممكن لزيادة الانتاج الوطني ، ودور الاستعداد الشعبي لتحمل اعباء سياسة التقشف الاقتصادي العادل ، وتطبيق المقاطعة الاقتصادية للسلع غير الضرورية من الاسواق الاستعمارية والبريطانية والاميركية والالمانية .

من المعروف ان ايرادات النفط الحكومية كانت تصرف في الاساس على الرواتب والاجور وعلى الاستيراد الحكومي . إلا أن نسبة المصروف من الرواتب والاجور المتأتية عن ايرادات النفط على الاستيراد عالية جداً . حيث يقابل كل مليون دينار اضافي من عوائد النفط حوالي مـا يزيد على ثلاثة ارباع مليون دينار اضافي في قيمة تجارة الاستيراد . وعلى هـــذا الاساس ،

سيتوقف العبء الرئيسي ، في حالة تصدير النفط العراقي المؤمم بالحد الأدنى ، على إحداث التوازن الخارجي بين قيمة الصادرات النفطية والصادرات الاخرى وبين قيمة الاستيراد الضروري للاقتصاد الوطني .

ومن هنا تتضح أهمية مقاطعة الاسواق البريطانية والاميركية والالمانية لا في الضغط عليها سياسياً واقتصادياً فحسب ، بل في تحقيق الاقتصاد التام في الاستيراد العراقي .

لقد بلغت قيمة استيرادات العراق من هذه الاسواق الثلاث ٥٢,٤ مليون دينار سنوياً فقط ، كما هو واضح من الجدول رقم (١١) . ويمكن تقسيمها ، على افتراض اختزالها ، الى ثلاثة اقسام . قسم ضروري لا بد من الاستمرار علي استيراده كبعض الادوات الاحتياطية والمواد الاولية للمعامل وغيرها . وهو يمثل الخمس من مجموع قيمتها ، او حوالي عشرة ملايين دينار . وقسم آخر يمكن تحويله الى الاسواق التي تبدي استعدادها لزيادة استيراداتها النفطية وغير النفطية من العراق وهو يمثل الخُمسين أو حوالي ٢٠ مليون دينار . وقسم آخر يمكن الاستغناء عنه من خلال الإقتصاد في النفقات على الاستيراد غير الضروري من هذه الاسواق . وهو يمثل الخُمسين الباقين من قيمة الاستيراد من اسواق امريكا وبريطانيا والمانيا الغربية .

الجدول رقم (١١)

حدود المقاطعة النفطية والاقتصادية في العراق

١٩٦٤ و ١٩٦٦

القطر	صادرات النفط العراقي ١٩٦٤		استيرادات العراق مليون دينار ١٩٦٦
	مليون طن	دينار	
بريطانية	١١,٤	٥٧,٠	٢٣,٩
الولايات المتحدة	—	—	١٧,٢
المانية الغربية	٥,٤	٢٧,٠	٢١,٣
المجمـــوع	١٦,٨	٨٤,٠	٥٢,٤
المجموع العام	—	—	١١٤,٨

المصدر : احصاء التجارة الخارجية .

وهنا يأتي دور التقشف الشعبي من اجل التحرير النفطي والتطور الحر . اذ ان الاقتصاد الوطني بحاجـــة الى الاقتصاد بالنفقات على تجارة الاستيراد . والى دعم تجارة التصدير . ان تطبيق المقاطعة الاقتصادية على هذه الاسواق الاستعمارية يؤدي الى تخفيض الاستيراد من ١٧٥ الى حوالي ١٥٥ مليون دينار . ويقتضي تحقيق توازن ميزان المدفوعات العراقي تخفيض هذا الاستيراد بحوالي ٣٥,٥ ٪ بحيث يهبـط الى حوالي ١٠٠ مليون دينار . ويستلزم زيادة التصدير الى حوالي ١٥ مليون دينار ، وهو ما تم تحقيقه في السنة الأولى لثورة ١٤ تمـــوز ١٩٥٨ . أضف الى ذلك ان ما قيمته خمسة ملايين من استيرادات العراق هي على حساب القروض من الدول الصديقة . وعلى هذا يكون التوازن الاقتصادي الخارجي على الوجه التالي :

يهبط مجموع قيمة الاستيراد من حوالي ١٧٥ مليون الى ١٠٠ دينار (منها فقط عشرة ملايين دينار من اسواق امريـــكا وبريطانيا والمانيا) نتيجة للمقاطعة والتقشف الاقتصاديين .

وتصبح ايرادات العراق من النفط حوالي ٨٠ مليون دينار على اساس التصدير بالحد الأدنى ، وترتفع صادراته الاخرى الى ١٥مليون، تضاف الى ذلك خمسة ملايين من القروض الخارجية، فيكون مجموع الايرادات المنظورة حوالي ١٠٠ مليون دينار . وبذلك يتم التوازن الخارجي في الاساس .

اما التوازن الداخلي ، المادي والنقدي ، بين الدخول والسلع والخدمات المتاحة ، فيمكن تحقيقه اذا ما حصل التقشف التام في النفقات العامة والتعبية التامة للايرادات العامة من جهة ؛ واذا تم توجيه الانتاج الوطني نحو الاستغلال التام للسعات الانتاجية الجاهزة وتوجيه النفقات الشخصية توجيهاً يؤدي الى زيادة الادخار الاختياري والاجباري من الجهة الاخرى . على ان تقوم الدولة بتنظيم التجارة الخارجية والداخلية تنظيماً يجتث سوء الاستغلال والتأثير الاحتكاري على الاسعار . وقد يصار إلى استخدام القروض الداخلية لامتصاص جزء من فائض الدخل النقدي لمساهمة الطبقات المترفة في حالة التقشف التي يضطلع بها الشعب لانتزاع حقوقه النفطية .

ثالثاً : الحالة الوسطى : الا ان الحياة قد لا تقود الاقتصاد الوطني ، في حالة التأميم القائم على توافر التضامن الشعبي — الحكومي الذي جاءت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لتحقيقه اصلاً ، إلا الى حالة وسطى بين الحد الاقصى والحد الادنى . أي ان يتم تصدير ما يقارب ٣٠ مليون طن من النفط الخام المؤمم ، مما يحقق ايراداً يساوي ١٢٠ مليون دينار . وعندئذ يتحقق التوازن الخارجي والداخلي بفعل تنفيذ مقاطعة الاسواق الاستعمارية .

ويتحقق تسويق النفط المؤمم بحكم التقنين الفعلي الذي

فرضته المعركة الحاضرة ، ولاسيما اغلاق قناة السويس وما تم بالفعل من عجز في عرض النفط العالمي بالنسبة للطلب العالمي عليه ، وليس بفعل تقنين انتاج النفط العربي المخطط الذي سبق بحثه . اما التوازن الداخلي بين مستوى الدخل وعرض السلع والخدمات ، فيتوقف على قيام سلطة الشعب التي تحقق التضامن الشعبي ـ الحكومي من جهة ، وعلى السياسة الاقتصادية التقشفية السليمة من الجهة الاخرى . ان التقشف الاقتصادي الشعبي ممكن فقط على أساس من النضال في تحقيق هدف وطني شعبي كبير ـ وما أعظم من ملكية الشعب لاعظم مورد اقتصادي وما اعظم سيطرته عليه وتسخيره لخدمة تطور الاقتصاد الوطني في خضم معركة ضارية تخوضها الامة العربية ضد الاستعمار البترولي ـ الاسرائيلي العالمي !

●

ملحق رقم (١)

قانون

رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١

تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط

المادة الاولى – يراد بالكلمات والعبارات الآتية المعاني المبينة ازاءها :

الشركات: شركة نفط العراق المحدودة وشركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة .

المناطق المحدودة : هي الاراضي التي يحـق لكل شركة من الشركات القيام فيها بعملياتها .

الاراضي : اية ارض مغمورة بالماء او غير مغمورة .

المادة الثانية – تكون المنطقـــة المحدودة لكل شركة من الشركات معينة وفق الجدول الملحق بهذا القانون .

المادة الثالثة – لحكومة الجمهورية العراقية اذا ارتأت تخصيص اراضي اخرى لتكون احتياطـــاً للشركات على ان لا تزيد على مساحة المنطقة المحدودة لكل شركة .

المادة الرابعة – تكون الاراضي التي لا يسري عليها حكم المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون خالية من جميع الحقوق التي ترتبت عليها الشركات وتكون الترتيبات اللازمة لضخ النفط ونقله عبر هذه الاراضي معمولاً بها بشرط ان لا يخل ذلك بأي استعمال للأرض قانوني او معقول.

المادة الخامسة – ١ – على الشركات ان تقدم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون الى الحكومة مجاناً جميع المواد والمعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية وجميع المعلومات والامور المتعلقة بالهندسة النفطية الخاصة بالأراضي المشمولة بحكم المادة الرابعة من هذا القانون .

٢ – اذا امتنعت اية شركة عن تقديم المعلومات المطلوبة بالفقرة الاولى من هذه المادة فتكون ملزمة بتعويض الحكومة عما لحقها من ضرر وما فاتها من كسب نتيجة لهذا التأخير أو بسببه.

المادة السادسة – ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السابعة – على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر رجب سنة ١٣٨١ المصادف لليوم الحادي عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٦١ .

الجدول الملحق بقانون تعيين مناطق استثمار النفط رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١

(راجع الخرائط المحفوظة بنسختين لدى وزارتي النفط والدفاع)

التسلسل	الشركة	النقاط التي تعين المنطقة	احداثيات النقاط العرض (الشمال) ثانية	دقيقة	درجة	الطول (الشرق) ثانية	دقيقة	درجة	المساحة بالكيلومترات المربعة
	شركة نفط العراق المحدودة								
١	منطقة كركوك	١	٤٧,١٠	٠١	٣٦	٢٩,٧٠	٣٩	٤٣	
		٢	٤٨,٢٠	٥٥	٣٥	٠٠,٤٠	٤٤	٤٣	
		٣	٢٨,١٠	٤٥	٣٥	٠٠,٠٠	٠٠	٤٤	
		٤	٤٦,٠٠	٣٥	٣٥	٣٤,٩٠	١٠	٤٤	
		٥	١٨,٩٠	٣٠	٣٥	١٩,٦٠	٢٠	٤٤	
		٦	٤٣,٣٠	٢٢	٣٥	٧,٩٠	٣٠	٤٤	
		٧	١٥,٧٠	٢٣	٣٥	١٣,٠٠	٣٢	٤٤	
		٨	٥٨,٣٠	٣٢	٣٥	٥٣,٦٠	٢١	٤٤	
		٩	٣٤,٢٠	٤٢	٣٥	٣٦,٣٠	٠٦	٤٤	
		١٠	٧,٥٠	٤٨	٣٥	٢٤,٤٠	٠١	٤٤	
		١١	٥٢,٣٠	٥٣	٣٥	٢٥,٦٠	٥٠	٤٣	
		١٢	٢٨,٨٠	٠٢	٣٦	٣٤,٤٠	٤١	٤٣	٤٧٨,٧٥٠

(تابع ما قبله)

٢ منطقة باي حسن	١٣	٠٢,٩٠	٤١	٣٥	٢٥,٧٠	٤٩	٤٣	
	١٤	١١,٠٠	٣٢	٣٥	٠٣,٢٠	٠٧	٤٤	
	١٥	٢٩,٢٠	٣٣	٣٥	٠٧٬٩٠	٠٨	٤٤	
	١٦	٥٨,٠٠	٣٧	٣٥	٥١,٠٠	٠٣	٤٤	
	١٧	٥٤,٤٠	٤١	٣٥	٠٦,٢٠	٥٧	٤٣	
	١٨	٠٠,٢٠	٤٣	٣٥	١٢,٢٠	٥١	٤٣	١٨٢,٥٠٠
٣ منطقة جمبور	١٩	١٤,١٠	١٣	٣٥	١٣,٦٠	٢٦	٤٤	
	٢٠	٥٠,٨٠	٠٣	٣٥	٥٧,٠٠	٣٥	٤٤	
	٢١	٤٧,٣٠	٠٥	٣٥	٣٩,٢٠	٣٧	٤٤	
	٠٢٢	١٦,٢٠	١٤	٣٥	٢٣,٣٠	٢٨	٤٤	٨٦,٥٠٠

(تابع ما قبله)

شركة نفط الموصل المحدودة

٤ منطقة عين زالة	١	١٢,٣٠	٤٢	٣٦	٣٩,٤٠	٣٢	٤٢	
	٢	٣٠,٧٨	٤٣	٣٦	٣٩,٥٠	٤٠	٤٢	
	٣	١٦,٠٠	٤٥	٣٦	٤٨,٥٠	٣٩	٤٢	
	٤	٣١,٦٠	٤٤	٣٦	١٣,٩٠	٣٢	٤٢	٤٥,٥٠٠
٥ منطقة بطمة	٥	١٢,٢٠	٣٧	٣٦	٢١,٥٠	٣٧	٤٢	
	٦	٤٦,٥٠	٣٦	٣٦	١٩,٩٠	٤١	٤٢	
	٧	٠٦,٠٨	٣٨	٣٦	٣١,٥٠	٤١	٤٢	
	٨	٤٥,١٠	٣٨	٣٦	٣٨,٦٠	٣٧	٤٢	١٦,٥٠٠

٦ منطقة الرميلة	١	٢٥,٦٠	٢٦	٣٠	٠٩,٣٠	١٦	٤٧	
	٢	٢٧,٨٠	٢١	٣٠	٠٠,٠٠	١٥	٤٧	
	٣	٣٠,٩٠	٠٧	٣٠	٤٧,٨٠	٢٠	٤٧	
	٤	٥٠,٠٠	٠٧	٣٠	١٧,٤٠	٢٨	٤٧	
	٥	٠٣,٠٠	١٢	٣٠	٣٠,٦٠	٢٨	٤٧	
	٦	٣٠,٧٠	٢٠	٣٠	٢٦,٦٠	٢٦	٤٧	
	٧	٥٦,١٠	٢٥	٣٠	١٢,٧٠	٢٥	٤٧	٥٦٨,٢٥٠
٧ منطقة الزبير	٨	١٧,١٠	٣١	٣٠	٠٨,٥٠	٣١	٤٧	
	٩	٤٩,٩٠	٢٧	٣٠	٢٢,٣٠	٣٢	٤٧	
	١٠	٤٢,٩٠	٢٦	٣٠	٤١,٩٠	٣٢	٤٧	
	١١	٢٤,١٠	١٧	٣٠	١٠,٢٠	٣٩	٤٧	
	١٢	٢٤,١٠	٠٧	٣٠	٤٥,٣٠	٤١	٤٧	
	١٣	٣٦,٥٠	٠٧	٣٠	١٨,٢٠	٤٩	٤٧	
	١٤	٥٩,٢٠	١٢	٣٠	٠٩,٩٠	٥١	٤٧	
	١٥	٢٩,٨٠	٢٤	٣٠	٠٨,٠٠	٤١	٤٧	
	١٦	١٧,٨٠	٢٨	٣٠	٠٧,٨٠	٣٩	٤٧	
	١٧	١٠,٩٠	٣١	٣٠	٤١,٣٠	٣٨	٤٧	٥٥٩,٧٥٠

ملحق رقم (٢)

قانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٧

تخصيص مناطق الاستثمار لشركة النفط الوطنية العراقية

استناداً الى احكام المادة (٤٤) من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير النفط وبموافقة مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي :

المادة الاولى — ١ — تخصص وتمنح لشركة النفط الوطنية العراقية حصراً بموجب احكام هذا القانون حقوق استثمار النفط والمواد الهايدروكاربونية في جميع الاراضي العراقية بما في ذلك المياه الاقليمية وجرفها القاري والمصالح العراقية في منطقة الخياد.

ولشركة النفط الوطنية العراقية ان تمارس فيها جميع العمليات المنصوص عليها في قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته .

٢ — لا يشمل حكم الفقرة السابقة المناطق المعينة بموجب المادة الثانية من قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركة النفط رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ .

المادة الثانية – لا يجوز تطبيق احكام المادة الثالثة من القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ على ما يلي :

١ – المناطق التي تشرع شركة النفط الوطنية بعملية استثمار فيها.

٢ – اية منطقة يقع فيها حقل او جزء من حقل تم الكشف عن النفط فيه .

المادة الثالثة – ١ – تستثمر جميع المناطق النفطية المخصصة بموجب المادة الاولى من هـــذا القانون لشركة النفط الوطنية العراقية استثماراً مباشراً من قبلها .

٢ – ولشركة النفط الوطنية العراقية ان تستثمر اي منطقة من المناطق المخصصة عن طريق الاشتراك مع الغـير اذا وجدت ذلك افضل لتحقيق اغراضها . وفي هذه الحالة لا يتم التعاقد على ذلك إلا بقانون .

٣ – وفي جميع الاحوال لا يجوز لشركة النفط الوطنيـــة العراقية ان تستثمر النفط في المناطق المخصصة لهـا كافة بطريق الامتياز او ما في حكمه .

٤ – لا يؤثر تعاقد شركة النفـط الوطنية العراقية بموجب الفقرة الثانية من هذه المادة على الملكية العامة لما في باطن الارض من مواد نفطيـة وهايدروكاربونية بأي شكل كان . ولا يجوز ترتيب أي حق عيني أصلي او تبعي عليها .

المادة الرابعة – ١ – تنتقل ملكية جميع المواد والمعلومات

الجيولوجية والجيوفيزيائية والمعلومات المتعلقة بالهندسة النفطية الخاصة بالأراضي المشمولة بحكم المادة الاولى من هذا القانون الى شركة النفط الوطنية العراقية بدون عوض .

٢ – لوزارة النفط الحصول بدون عوض على نسخة اصلية او صورة طبق الاصل من المواد والمعلومات المشار اليهـا في الفقرة (١) السابقة .

المادة الخامسة – ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة – على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر ربيع الثاني لسنة ١٣٨٧ المصادف لليوم السادس من شهر آب لسنة ١٩٦٧ .

المحتويات

الفصل الاول : — طبيعة الاستعمار الجديد والثورة العربية والمعركة الحاضرة ١٧

طبيعة الاستعمار الجديد .

نظرية الثورة المركبة.

أبعاد المعركة الحاضرة.

الفصل الثاني : — طبيعة احتكار البترول الدولي ٣٩

خاصية اختلال التوازن بين احتياطي النفط العربي وإنتاجه.

خاصية اختلال التوازن بين صادرات النفط العربي وتكاليف إنتاجه المقارنة .

خاصية اختلال التوازن بين النفط الخام والنفط المصفى .

خاصية اختلال التوازن بين إنتاج النفط العربي واستهلاكه .

خاصية ضآلة نسبة رأس المال العربي الى رأس المال الاستعماري في صناعة النفط .

خاصية ارتفاع نسبة الارباح النفطية الصافية الى رؤوس الأموال المستثمرة .

خاصية انخفاض نسبة الأيدي العاملة الى الإنتاج .

خاصية تسعير النفط الخام تسعيراً احتكارياً .

خاصية تبعية الاقتصادات النفطية العربية لاحتكار البترول الدولي .

الفصل الثالث : — تقنين النفط العربي ٦٣

جوهر احتكار البترول الدولي .

العلاقة بين النفط السوفييتي والعربي واحتكار البترول الدولي .

سبل التحرر النفطي .

زاويتا الإنتاج وملكية رأس المال لتسخير النفط العربي في المعركة الحاضرة .

نشأة فكرة التقنين .

تعريف التقنين .

مشروع لتقنين النفط العربي .

آثار التقنين .

النفط السوفييتي وتقنين النفط العربي .

أسلوبا المفاوضات والتشريعات لتحقيق الحقوق النفطية .
أوجه الغبن في امتيازات النفط الحالية .
مطالب العراق النفطية .
سياسة المفاوضات وضغط الشركات .
سياسة التشريع والقانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ .
لائحة وقانون شركة النفط الوطنية العراقية .
تقرير مفاوضات النفط ومسودة لائحتي تعديل امتيازات النفط وتأسيس شركة بغداد .
مقدماتها .
نتائجها .
قانون تخصيص مناطق استثمار النفط لشركة النفط الوطنية العراقية رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٧
قوة احتكار البترول الدولي والتأميم .
مناقشة مبدأ التأميم الجماعي .
أسباب تأميم النفط العراقي .
صيغ تأميم النفط العراقي .
قانونية التأميم .
إمكانية التأميم الادارية والفنية .

إمكانيات تسويـــق النفط المؤمم وادارة
الاقتصاد الوطني .
الحالة القصوى.
الحالة الدنيا .
الحالة الوسطى .
ملحق .

الجداول

الجدول رقم

١ حصص الشركات الثماني الكبار من انتاج النفط الخام في العالم لعام ١٩٦٦ .

٢ مركز النفط العربي في النفط العالمي .

٣ تكاليف إنتاج النفط الخام للبرميل الواحد بالسنتات الامريكية ١٩٦١ – ١٩٦٤ .

٤ توزيع ملكية رأس المال الاستعماري في صناعة النفط العربية .

٥ صافي الربح على رأس المال الموظف في عمليات الانتاج في بعض الاقطار العربية بملايين الدولارات ١٩٥٦–٦٠

٦ نسبة الارباح الى رؤوس الاموال في بعض الصناعات الاخرى .

٧ عمال البترول في البلاد العربية .

٨ عائدات البترول العربي لعام ١٩٦٥ .

٩ حدود المقاطعة النفطية على أساس صادرات النفط الخام لسنة ١٩٦٤ .

١٠ إمكانيات تسويق النفـــط العراقي المؤمم والمقايضة التجارية في ١٩٦٤ و ١٩٦٥ .

١١ حدود المقاطعـــة النفطية والاقتصادية في العراق ١٩٦٤ و ١٩٦٦ .

هذا الكتاب

« يتناول كتاب محمد سامان حسن اهم واخطر معضلة يواجهها العراق ، وهي قضية النفط ، التي اصبح حلها مفتاحاً لجميع مشاكله الأخرى . ويقدم هذا الكتاب صورة لهذه المشاكل ، عن طريق دراسة اخطر واحدة من بينها »

« عبد الوهاب محمود »

ويبحث هذا الكتاب :

- ★ الاستعمار الجديد والثورة العربية .
- ★ احتكار البترول الدولي .
- ★ تقنين النفط العربي .
- ★ تأميم النفط العراقي .

دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت

الثمن : ٢٠٠ ق . ل .
٢٥٠ ق . س .